سلسلة دراسات ٥ صامد الاقتصادي ٥ (٨)

الطبقة العاملة الفلسطينية
نشأتها وتطورها

اعداد
مهى البسطامي

سلسلة دراسات «صامد الاقتصادي»

سلسلة تصدر عن:

دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع

ص.ب ١٧٠٦٧ ـ عمان / الاردن

دار صامد للدراسات والنشر

ص.ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت ـ لبنان

الطبقة العاملة الفلسطينية
نشأتها وتطورها

تاليف : مهـا بسطامي

الطبعة الاولى عمان ـ ١٩٨٥

رقم الايداع ٣٦٢/٩/١٩٨٥

توطئة

يعتمد هذا البحث على مجموعة المقالات التي نشرت في مجلة «صامد الاقتصادي» على امتداد الاعداد ٢٦ـ٤٠ والتي شكلت في مجموعها دراسة مستفيضة لمختلف جوانب نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية وذلك في اطار دراسة نشوء وتطور الطبقة العاملة في الاقطار العربية. وكان المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر والتابع لمكتب العمل العربي قد كلف كلا من مؤسسة «صامد» ومؤسسة البحوث والاستشارات في بيروت اعداد هذه الدراسة عن الطبقة العاملة الفلسطينية والتي ساهم فيها كل من د. اسعد أتات ود. جاك قبانجي من مؤسسة البحوث ود. ماهر الشريف وهاني مندس ونبيل بدران من «صامد».

وقد جرى تقسيم الدراسة الى ثلاث مراحل تاريخية:

١ ـ قبل الحرب العالمية الاولى
٢ ـ خلال عهد الانتداب
٣ ـ بعد عام ١٩٤٨ وحتى اليوم.

وسوف نعتمد هذا التقسيم هنا ايضا، مع الاشارة الى ان الاجتياح الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ والذي استهدف القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا وتدمير بنيتها التحتية عسكريا واقتصاديا واجتماعيا وما تبعه من انتقال المؤسسات الفلسطينية المختلفة الى مواقع جديدة خارج لبنان قد ترك آثاره ايضا على مؤسسة صامد ومجلتها الشهرية. فقد اضطرت مجلة «صامد الاقتصادي» الى التوقف عن الصدور مدة سبعة اشهر وغابت عن اعدادها اللاحقة فصول القسم الاخير من دراسة الطبقة العاملة الفلسطينية والتي تتناول الفترة ما بعد نكبة ١٩٤٨ وحتى اليوم، ويجد القارىء في مقالات «صامد الاقتصادي» العديدة الاخرى ما يعوض بعض النقص نتيجة هذا الغياب.

الفصل الاول

فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى

العلاقة بين المركز والاطراف ـ سياسة الالحاق والنهب

أ ـ شهد القرن التاسع عشر مواجهة حثيثة ومباشرة بين بنيتين اقتصاديتين مختلفتين: الغرب الرأسمالي الاستعماري من جهة والدولة العثمانية الاقطاعية المتخلفة من جهة ثانية. وتميزت هذه المواجهة بالسعي الدؤوب من جانب الدول الاوروبية لفرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية على مناطق مختلفة من الدولة العثمانية بهدف الحاقها كتابع هامشي لها ضمن النظام الاقتصادي العالمي ونهب مواردها وخاماتها المتنوعة.

وكان مركز النظام الاقتصادي العالمي قد انتقل، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر من بلاد الدولة العثمانية المسيطرة على طرق المواصلات والتجارة العالمية الى البلاد الاوروبية التي كانت تشهد حملة اكتشافات جغرافية واسعة النطاق وثورة صناعية بعيدة الاثر. فقد ادت حملة الاكتشافات الجغرافية الى رسم خطوط بحرية عالمية جديدة للتجارة بين الشرق والغرب تتجاوز مراكز المواصلات العثمانية وتلتف حولها، والوصول الى قارات واراض غير معروفة من قبل شكلت منطلقا للنشاط الاستعماري الاوروبي الجموم لاحقا. وهكذا شهدت موانيء البحر الابيض المتوسط ومراكز التجارة الداخلية في بلاد الشام والعراق ومصر تراجعا ملحوظا وركودا كبيرا في حين ازدهرت حركة السفن التجارية على طريق رأس الرجاء الصالح وازدحمت الخطوط البحرية عبر الاطلسي الى «العالم الجديد» ومن افريقيا والقارات الجديدة المكتشفة تدفقت خامات الذهب والفضة والمعادن المختلفة الاخرى الامر الذي ادى الى تحول النظام المالي العالمي من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي بالعملات المتعددة وفي نفس الوقت شهدت اوروبا ثورة صناعية هائلة حلت فيها الآلة والقوة الميكانيكية محل الانسان كوسيلة انتاج مع كل ما يترتب على ذلك من انعكاسات وتحولات بعيدة الاثر في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة.

ومع تراكم فائض الانتاج الصناعي لدى الدول الاوروبية للرأسمالية برزت الحاجة الى اسواق تصريف جديدة لموازنة هذا التراكم وتجاوزه وبالتالي تجنب الازمة الرأسمالية العالمية التي بدأت تلوح في الافق، وتركز الانتباه على بلاد الدولة العثمانية باعتبارها سوقا مثالية لتصريف البضائع الاوروبية وموردا هاما للمواد الاولية التي تحتاجها صناعة هذه البضائع.

ومن جهتها كانت الدولة العثمانية - في اواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر - تعاني من ضعف اداري وعسكري واقتصادي جعلها فريسة لحركات التمرد والعصيان الداخلي من جهة واطماع الهيمنة والتسلط الخارجي من جهة اخرى. وشكلت معاهدة ١٨٣٨ مع بريطانيا بداية المرحلة الخامسة في ربط السلطنة العثمانية - ومن ضمنها فلسطين - بالغرب الرأسمالي الاستعماري والحاقها به كتابع هامشي لمركز النظام الاقتصادي العالمي.

وقد تميزت هذه العلاقة بين المركز والهامش بالمظاهر التالية:

١ - **القروض:**

ويديرها جهاز يسمى ادارة الدين العثماني التي تصرفت بالتبغ والملح والكحول والحرير والسمك واعشار بعض السناجق.

فقد اغدقت الدول الاوروبية مساعداتها المالية للسلطنة العثمانية لتمكينها من القيام بعملية التحديث والتطوير المطلوبة في مختلف إداراتها المدنية والعسكرية. الا ان الفساد المستشري في اوصال الادارة العثمانية وغياب الجهاز العصري الكفؤ لتولي مهمة التحديث «ونصائح» البعثات الدبلوماسية الاوروبية بتوجيه هذه القروض والمساعدات المالية باتجاه بناء جيش عثماني حديث التنظيم عصري المعدات، كل هذا ادى الى التهام القروض والمساعدات الأجنبية دون تحقيق الأهداف المنشودة. فالفساد الاداري أزداد واستفحل، وأجهزة الدولة بقيت على حالها المتخلفة للجاهل، والجيش العثماني «العصري» فشل تقريبا في تحقيق اي نصر عسكري في الخارج او الداخل رغم ما انفقه من أموال باهظة في شراء معدات وأسلحة حديثة من الدول الاوروبية صاحبة القروض ذاتها وفي تغطية نفقات المستشارين العسكريين الذين قدموا ايضا من تلك الدول الاوروبية للاشراف على تدريب الجيش العثماني وتحديثه. وبالطبع لا حاجة الى القول بأن هذا بالضبط هو ما كانت تهدف اليه الدول الاوروبية عندما مدت حبل القروض ليلتف حول رقبة السلطنة العثمانية العاجزة فيشل حركتها ويقضي عليها.

٢ - **سيطرة المصارف الاجنبية على شبكة التمويل والاقراض داخل السلطنة:**

فقد سارعت المصارف الفرنسية والبريطانية والالمانية الى فتح فروع لها في مختلف ارجاء الدولة العثمانية لمراقبة النشاط المالي في المنطقة والتحكم فيه والسيطرة عليه خدمة لاهداف ومصالح الدول الاستعمارية الاوروبية.

وخاضت هذه المصارف منافسه شديدة فيما بينها من اجل احراز اكبر قدر ممكن من الهيمنة والتحكم في موارد السلطنة. وبقي نصيب الاسد في هذا النشاط المصرفي في يد المصارف البريطانية والفرنسية بالاضافة الى البنك العثماني في حين فشلت المصارف الالمانية في التمدد خارج منطقة خط حديد بغداد (اي الاسكندرون وما حولها).

وتجدر الاشارة الى ان قطاعا هاما من هذه المصارف كان بحوزة بيوت المال اليهودية وخاصة عائلة روتشيلد بفروعها المنتشرة في معظم العواصم الاوروبية.

٣ ـ نهب المواد الاولية :

كالقطن والكتان والحرير والقمح والشعير والملح والكحول التي كانت تستغل في مصانع النسيج والمعكرونة والبيرة بالاضافة الى المنتجات الزراعية المختلفة وخاصة الحمضيات وذلك ضمن سياسة ربط اقتصاد السلطنة العثمانية بالسوق الرأسمالي العالمي وتحويله الى اقتصاد بضائعي يلبي حاجات الصناعات الاوروبية المتقدمة ويستوعب فائض انتاجها.

٤ ـ التحكم بالمحاور الرئيسية لشبكة المواصلات وخاصة السكك الحديدية والموانىء وقناة السويس :

وقد جاء الاهتمام ببناء وتحسين شبكة المواصلات وبخاصة السكك الحديدية انعكاسا للموقع المتميز الذي احتلته بلدان السلطة العثمانية وفلسطين بالذات في خطط التوسع الرأسمالي الغربي منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى قبل ذلك، منذ حملة نابليون على مصر، وبدا واضحا حرص بريطانيا على تأمين طريق سالكة الى الهند خاصة بعد افتتاح قناة السويس وتنامي النشاط المالي والثقافي الفرنسي داخل مصر وشرقي القناة على الشواطيء السورية.. ويبدو ان النفوذ الفرنسي في وقت من الاوقات كان كبيرا الى حد عرقلة المشاريع البريطانية في المنطقة (رفضت الحكومة التركية منح امتياز لخط يافا ـ القدس حتى سنة ١٨٩٢) وذلك لصالح النفوذ الالماني الذي تمكن من الحصول على امتياز خط حديد بغداد في وقت مبكر.

وبالاضافة الى التنافس على امتيازات خطوط السكك الحديدية، تنبهت بريطانيا الى اهمية الموانيء البحرية في السيطرة على التجارة العالمية فاهتمت بتوسيع وتنشيط موانيء حيفا ويافا وغزة لتسهيل مرور الصادرات البريطانية الى

المنطقة واستيراد منتجاتها وخاصة الحمضيات. وقد سجلت هذه الموانيء، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الاولى، تصاعدا متواصلا في حركة الاستيراد والتصدير مع رجحان كفة الواردات في معظم الاحوال واستئثار بريطانيا بالنصيب الاكبر من الصادرات الفلسطينية.

٥ ـ توجه السياسة الجمركية لتسهيل تغلغل السلع الغربية ومحاصرة امكانية تصدير السلع المحلية للخارج :

فقد كانت الدول الاوروبية تشترط على السلطنة العثمانية فرض رسوم جمركية مخفضة على ما تصدره هذه الدول من بضائع صناعية استهلاكية للاسواق العثمانية في حين ترفض معاملة الصادرات العثمانية للاسواق الاوروبية بالمثل بل وتفرض عليها رسوما جمركية مرتفعة الامر الذي ادى ال اغراق الاسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية والبضائع الاوروبية المصنعة وكساد المنتجات الحرفية والزراعية المحلية . وبالتالي ، فقد تعرض النظام الاقتصادي الانتاجي القائم للتدهور دون توفر البديل القادر على مواجهة التدفق الرأسمالي الاوربي . وعلى سبيل المثال ، فقد بقيت تركيا حتى عام ١٩١٠ تفرض ضريبة جمركية داخلية بقيمة ٨٪ في حين كانت تفرض ضريبة ٥٪ فقط على الصادرات البريطانية اليها .

٦ ـ السماح بتملك الاجانب للاراضي والعقارات فيما عدا بلاد الحجاز

اعتبارا من عام ١٨٦٧، وتخصيص البعثات والرعايا الاجانب بامتيازات ثقافية واقتصادية ودينية وقانونية واسعة الامر الذي ترك في فلسطين بالذات آثارا بالغة الخطورة بسبب استغلال هذه الامتيازات من جانب المهاجرين اليهود، باعتبارهم رعايا دول اوروبية لصالح المشروع الاستيطاني الصهيوني. وقد ادى ذلك الى اقامة عشرات المستعمرات اليهودية والالمانية بالقرب من المدن الفلسطينية الرئيسية والاستيلاء على عدة مساحات من الاراضي الزراعية الخصبة. ويلاحظ د. جاك قبانجي، في هذا المجال ان دور هذه المستعمرات كان هامشيا في البداية، حيث اقتصر نشاطها الاقتصادي على انتاج النبيذ وتصديره. ولكن اهميتها تكمن في كونها مهدت الطريق امام انفتاح السوق المحلي على الرأسمال الاوروبي دون الاهتمام في اقامة قاعدة انتاجية ذاتية في البلاد او تطوير وسائل الانتاج المحلية. فقد كان اعضاء هذه المستعمرات «منخرطون اكثر في التجارة والنقل وتشجيع السياحة والمهن الحرة المختلفة والصناعة الخفيفة».

هذا النمط الاقتصادي الليبرالي في العلاقة بين الغرب الرأسمالي المتطور والدولة العثمانية الاقطاعية المتخلفة كان مختلا بالضرورة لصالح الغرب، الامر الذي منح كل الامتيازات والمزايا للغرب وادى الى ازاحة المنتج الشرقي الاضعف والاقل كفاءة من قبل منافسه الغربي. وكان من نتيجة هذه المواجهة مختلة التوازن والمنحازة «ان تحطم تماما، التنظيم الاقتصادي والسياسي للمجتمع الزراعي التقليدي، الذي كان بالفعل متعفنا من الداخل، عندما واجه تحدي الغرب دون ان تحل محله مؤسسات اجتماعية واقتصادية جديدة قادرة على البقاء».هذه النتيجة التي خلص اليها د. جاك قبانجي في تحليله أثر التوسع الرأسمالي الغربي في تكون العمل المأجور في فلسطين تتضمن الاشارة الى جانب هام في آلية التطور التاريخي في بلاد السلطنة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الا وهو العنصر الداخلي الذاتي. فقد غاب عن هذا التحليل المادي، الصحيح في مجمله، ردود الفعل الفلسطينية تجاه ما يجري حولها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية رغم ان التعامل الفلسطيني مع هذه التغيرات لم يكن سلبيا او معدوما، وتشير كتابات المؤرخ د. اسد رستم الى حدوث عدد من اعمال الشغب والتمرد في انحاء متفرقة من فلسطين اتخذت حينا طابع الصدام مع السلطة العثمانية واحيانا طابع التنافس بين الاعيان والزعامات المحلية على اقتسام مناطق النفوذ او نيل الحظوة لدى الباب العالي. وغالبا ما كانت جماهير الفلاحين تنقاد، في هذه الصراعات،الى جانب هذا الزعيم او ذاك من آل طوقان وعبدالهادي وجرار وغيرهم طبقا للموقع الجغرافي وبالتالي الولاء العشائري لهذه الزعامات.ورغم ان المظهر العام لهذه الاحداث يدفع الى الاعتقاد بانها تنافس بين اعيان البلد وكبار الاقطاعيين فيه لنيل حصة اكبر من المخصصات العثمانية الا انها تخفي، في نفس الوقت، اسبابا اقتصادية واجتماعية بعيدة الاثر. ومن بين هذه الاسباب، مثلا، اقدام السلطات العثمانية على منح الامتيازات الاقتصادية للجوالي الاوروبية الامر الذي شكل منافسة خطرة وتهديدا مباشرا لمصالح الزعامات المحلية الاقتصادية وهيبتها ومكانتها الاجتماعية. ولكن هذه الزعامات، بتخلفها وضعف بنيتها عجزت عن ادراك مصدر التهديد الحقيقي لمصالحها والمتمثل في بدايات غزو الرأسمال الاوروبي للسوق المحلية وانكفأت على ذاتها في صراعات محلية دامية وفي مزيد من الاضطهاد والاستغلال لجماهير الفلاحين وقد ادى هذا الامر في النهاية الى افقار الريف الفلسطيني وتخلفه عن مواجهة التحدي الاوروبي الوافد،

وتواصل التدفق البشري من القرى باتجاه المدن الرئيسية وخاصة مدن الساحل.

ومن جهة اخرى، فقد واجهت جماهير الفلاحين الفلسطينية، ببساطة وعفوية، ومنذ البداية، محاولات الاستيلاء على اراضيها من جانب الهيئات الصهيونية المختلفة بهدف اقامة المستعمرات الاولى في فلسطين. وقد اوردت المصادر العبرية التي تناولت موجات الهجرة اليهودية الاولى الى فلسطين وبدايات الاستيطان اليهودي فيها، حوادث المصادمات العنيفة التي دافع خلالها اصحاب الارض الاصليين، عن حقهم التاريخي في الارض التي يفلحونها ويقيمون فيها، وموقف السلطات العثمانية المتخاذل الذي مكن المهاجرين اليهود من الاستيلاء على الاراضي عنوة او عن طريق الصفقات المشبوهة مع كبار الملاكين. وقد اغفلت دراسة د. قبانجي الاشارة الى دور المستعمرات الصهيونية الاولى في التمهيد لعملية اقتلاع الفلاحين الفلسطينيين من اراضيهم والحاقهم بسوق العمل المأجور في هذه المستعمرات وفي المدن الكبرى على حد سواء.

يتبين مما تقدم ان ما تعرضت له فلسطين لم يقتصر على عملية الالحاق والنهب الاستعماري الذي خضع له العديد من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية خلال القرن التاسع عشر فقد ترافقت الاطماع الاستعمارية الاوروبية مع المخططات الصهيونية الاستيطانية لتجعل من فلسطين ـ بموقعها الاستراتيجي الممتاز ـ مركز تجمع للمهاجرين اليهود من مختلف انحاء العالم ونقطة انطلاق لتنفيذ المخططات الامبريالية المتعددة تجاه المنطقة بأكملها.

آثار التحالف الاستعماري ـ الصهيوني على فلسطين :

ادى الخلل الكبير في العلاقة بين الشرق والغرب الى الحاق اضرار عميقة الاثر في البنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلاد السلطنة العثمانية مع انعدام الفرصة تقريبا لتطور اقتصاد رأسمالي مستقل في هذه البلاد مع ما يعنيه ذلك على الصعيدين السياسي والاجتماعي ايضا.

ولم تكن فلسطين استثناء لهذه القاعدة بل لعلها كانت المثال الاكثر حدة ووضوحا نظرا لموقعها المزكزي في المخططات الاستعمارية والصهيونية. وسوف نعرض هنا، بشيء من الايجاز، ما تعرضت له مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من تغيرات عشية الحرب العالمية الاولى.

١ ـ انماط الزراعة والمحاصيل

يلاحظ المتتبع لعملية تطور النشاط الزراعي في البلدان العربية خلال القرن التاسع عشر ان اتجاه هذا النشاط كان،وتحت ضغط الرأسمال الاجنبي، يتجه نحو الانتاج البضائعي (يمكن مبادلته بالنقد) بدلا من انتاج المقايضة والبدل السائد سابقا دون ان يرافق ذلك تطور اقتصادي مستقل للبلدان العربية. وادى هـذا التحول الى تبعية الفلاح المنتج للسوق الرأسمالية العالمية من جهة بـاعتبارهـا المستهلك الاساسي لانتاجه، وللاقطاع المحلي من جهة ثانية باعتباره المالك القانوني للارض والممول الرئيسي لعملية الانتاج الزراعي.

وكان من ابرز مـظاهر سيـاسة الالحـاق والنهب الاستعماريـة في المجال الزراعي تخصص البلدان الهامشية ـ ومنها المنطقة العربية ـ في زراعة وانتاج اصناف معينة للتصدير الى الدول الرأسمالية الغربية كالقطن مثلا الذي شهدت مصر توسعا هائلا في زراعته تلبية لحاجات مصانع النسيج في بريطانيا.

وفي فلسطين تميز القمح المصدر الى ايطاليا لصناعة المعجنات نظرا لصلابته، وشعير غزة المصدر الى معامل التخمير في انجلترا واسكوتلندا والمانيا، والقطن الذي كان يلبي حاجات جنوب فرنسا خاصة وان كانت اهميته عرضة للاهتـزاز تبعا للاحوال العالمية،والبرتقال الذي احتل مكانا ثابتا وخاصا في التجارة مع بريطانيا (٩٠٪ من صادرات برتقال فلسطين كانت تتجه الى بريطانيا)، هذا بالاضافة الى زيت الزيتون وقصب السكر والحرير والصابون. وساهمت المستعمرات اليهودية والالمانية ايضا في هذا الاتجاه حيث اقتصرت تقريبا على انتاج النبيذ للتصدير.

٢ ـ ملكية الاراضي:

شهدت فلسطين منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اسوة بمناطق السلطنة العثمانية،تغييرات هامة وجوهرية في نظام ملكية الاراضي طابعها الانتقال من نظام الملكية العامة المشاعية للاراضي، المخصصة لخزينـة الدولة العثمانية (بيت مال المسلمين) الى ملكية خاصة.

فقد كانت الدولة العثمانية وحتى منتصف القرن التاسع عشر،تعتبر نفسها، ممثلة بالسلطان،صاحبة الارض ومالكتها الحقيقية وصاحبة الحق بالثالي في حصيلة الضرائب والرسوم والاعشار، مقابل سكان الارياف من الفلاحين الذين اعتبروا اصحاب حق الانتفاع بها طالما استمروا في زراعة الاراضي التي بحوزتهم وتأدية ما يتوجب عليهم من التزامات مالية لخزينة الدولة.وقد انحصرت الملكية الفردية في فلسطين، حتى اصدار قانون الاراضي عام ١٨٥٨، بالاشكال التالية:

- الاراضي الواقعة داخل المدن والقرى وتلك المحيطة باماكن السكن.
- نسبة ضئيلة جدا من الاراضي الزراعية، لم تكن تتجاوز ٥٪ من مجمل الاراضي المزروعة في فلسطين. اما الغالبية العظمى من اراضي فلسطين فقد كانت مشاعا غير مملوك او وقفا. وصنفت الاراضي المشاع بالاراضي الأميرية المزروعة بتصرف الفلاحين،والاراضي المتروكة كالاحراش والمراعي، والاراضي الموات كالجبال.

وكان نظام تحصيل الضرائب في الدولة العثمانية وحتى مطلع النصف الثاني من القرن الخامس عشر، في عهدة الادارة المالية، ثم تحول بعد ذلك الى نظام الالتزام الذي استمر حتى اواخر القرن التاسع عشر. وقد قام هذا النظام بشكل اساسي على دفع رواتب موظفي الدولة العثمانية من عسكريين ومدنيين باقطاعهم، بمعنى تلزيمهم، بعض الاراضي الزراعية مقابل ما يقدمونه للسلطنة العثمانية من خدمات على الصعيدين المالي والعسكري. ولم يكن هذا التلزيم يعني حق التملك الشخصي والتصرف بالارض كما كانت عليه حال الاقطاع في الغرب الامر الذي ادى الى افقار النظام الزراعي ونهب المحاصيل من قبل اصحاب الالتزام وبالتالي عدم استفادة الفلاحين من ناتج عملهم في الارض.

ثم أتى قانون الاراضي العثماني عام ١٨٥٨ ليتماشى مع الاتجاه المعروف بالتنظيمات العثمانية (خط كلخانة) التي اصدرها السلطان محمود الثاني في ١٨٣٩، والغى هذا القانون احكام نظام الالتزام في الامبراطورية العثمانية واصبحت الاراضي خاضعة للملكية الفردية يسري عليها حق الارث والوقف والرهن والبيع كالاموال المنقولة وغير المنقولة، وصدر نظام قانون الطابو (اي تسجيل الاراضي) عام ١٨٦١. اما عملية تسجيل الاراضي فلم تبدأ في فلسطين الا بين الأعوام ١٨٦٨-١٨٧٣.

ولم تكن الدولة العثمانية في اصدارها قانون الاراضي هذا تعمل لهدف التنظيم الاداري فحسب بل كانت ثمة عوامل اخرى تدفع في اتجاه نشوء نظام التملك هذا من ابرزها:

- على المستوى السياسي: حاجة الدولة العثمانية الى موارد ضخمة لمواجهة نفقات قمع التمرد والثورة داخل ارجاء السلطنة والحروب الخارجية خاصة مع روسيا القيصرية. فكان فرض الضرائب الجديدة ورفع القديمة ثم نظام تسجيل الاراضي للاستفادة من الرسوم المترتبة على كل عملية تسجيل.

- على المستوى الاقتصادي: حدوث تغيير تام على صعيد العلاقات الزراعية في الريف، باتجاه انحلال وتفسخ الاقتصاد الطبيعي الذي كان يسود الريف الفلسطيني، لفترات طويلة، وبروز مفاهيم مغايرة للسابق حول قيمة الاراضي. فتبعا لشروط الاقتصاد الطبيعي اتخذ الريع العقاري الشكل العيني وكان الاقتصاد الزراعي بالاضافة الى ذلك مغلقا حيث قلما ينتج الفلاح من محاصيل بغرض عرضها وبيعها في السوق الا للمقايضة باصناف اخرى يحتاجها.

وقد ابتدأ تفسخ هذا النظام تحت تأثير نمو علاقات التبادل الاقتصادية مع الدول الغربية، وأدى سيل السلع الصناعية المنهمر على مناطق السلطنة العثمانية الى بروز علاقات زراعية من نوع جديد في المناطق الريفية باتجاه تقلص التبادل العيني وازدياد اهمية النقود في حياة الناس الاقتصادية. واضطر الفلاح، لمواجهة الضرائب المتراكمة عليه، الى الاستدانة بالربا من الوسطاء والتجار العرب والاجانب الذين تصاعد وتعزز دورهم كأداة وصل بين الفلاح والسوق الداخلية والخارجية.

وعلى قاعدة تطور العلاقات النقدية - السلعية خاصة مع الخارج، جاءت خطوة السلطنة العثمانية باصدار قانون الاراضي عام ١٨٥٨، الذي كان من نتيجته استملاك معظم الاراضي من قبل رجال الاقطاع والتجار باعتبارهم الجهة التي تملك نقودا وبالتالي قادرة على دفع رسوم تسجيل الاراضي او على شرائها. اما الفلاحون اصحاب الارض الحقيقيون والمتصرفون عمليا بها، فقد تنصلوا من عملية تسجيل الاراضي باسمائهم لانهم لم يدركوا الأهمية الهائلة لهذه الخطوة على مستقبلهم ولم تتخذ الارض معنى آخر يتناسب وتطور العلاقات النقدية - السلعية

كالذي توصل لادراكه اولئك التجار والوسطاء. بل اعتبر الكثيرون منهم عملية التسجيل شيئا ضارا ستتبعه التزامات مالية (رسوم وضرائب) وعسكرية (خدمة عسكرية اجبارية) تجاه الدولة.

وهكذا ومنذ السبعينات من القرن التاسع عشر وجد آلاف الفلاحين انفسهم محرومين من ابسط حقوق الحيازة فيما اصبحوا واقعين وبشكل متزايد تحت سيطرة الاقطاعي الجديد الذي تمكن ان يجمع في شخصه بين مالك الارض وجابي الضرائب والمرابي. وادى هذا التحول الاقتصادي الزراعي الى تمركز مساحات شاسعة من الاراضي في ايدي كبار الملاكين وبورجوازية المدن الامر الذي مكن المتمولين اليهود فيما بعد ـ كعائلة روتشيلد مثلا ـ من اجراء صفقات خيالية مع هؤلاء الاقطاعيين من امثال عائلة سرسق والقباني وسلام وبيهم وتيان) انتقلت بموجبها ملكية اخصب الاراضي الزراعية في فلسطين الى المهاجرين الصهيونيين.

وكثيرا ما كان المالك العربي يجهل بالضبط موقع الارض الزراعية التي تشملها صفقة البيع او عدد الافراد الذين يعتاشون من ناتج عملهم فيها. وشكلت هذه الاراضي نواة الاستيطان اليهودي في فلسطين حيث قامت عليها مستوطنات زخرون يعقوب وريشون لتسيون وروش بينا وغيرها من اوائل المراكز الاستيطانية. ولم يقتصر تأثير المستعمرات اليهودية (والالمانية) في فلسطين على ملكية الاراضي الزراعية وطرد سكانها العرب الاصليين منها، بل انها ايضا مهدت الطريق امام انفتاح السوق المحلية على الرأسمالية الغربية الوافدة وذلك بادخال المكننة في المواصلات والادوات الزراعية والمشاغل الصغيرة والخدمات السياحية.

لقد اعتبر د. اسعد اتات، الذي أشرف على اعداد مادة الفصل المتعلق بملكية الاراضي في فلسطين قبل الانتداب البريطاني ان الانتقال من نظام الملكية العامة، المشاعية للاراضي، الى نظام الملكية الخاصة والخاضع لقانون الاراضي عام ١٨٥٨، قد ارسى الاسس لتطور الاقتصاد الفلاحي لاحقا باتجاه تسريع دخول الرأسمالية الى البلاد وتحول جزء من الفلاحين الى اجراء، يعيشون من بيع قوة عملهم».

ويبدو ان د. اتات قد تجاهل اثر العوامل الاخرى، التي ذكرها في بداية بحثه، على تشكل العمل المأجور في فلسطين. وهذه العوامل هي: «علاقة التبعية

الاقتصادية للغرب الرأسمالي وما نتج عنها من تطور للاقتصاد الفلسطيني، بما يتلاءم وضرورات توسع السوق الرأسمالي العالمي، ومن تخريب للاقتصاد الطبيعي، وبروز معوقات، بالتالي،وقفت بوجه تطور الصناعة الحرفية وحالت دون تحسين ظروف الاقتصاد الزراعي، مما اضر باوضاع الفلاحين في الريف، ودفع العديدين منهم بالتوجه نحو المدن التي اصبح يتعاظم دورها باضطراد.. استيلاء اليهود على جزء من الاراضي العربية في فلسطين، وطرد الفلاحين من اراضيهم او تحويلهم الى اجراء زراعيين».

وفي حين تناولت الفصول الاخرى من هذه الدراسة، موضوع التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي وما نتج عنها بالتفصيل الا ان العامل الاخر، المتعلق باستيلاء المستعمرات اليهودية على اراضي فلسطين منذ الثمانينات من القرن الماضي، فانه لم ينل نصيبه الكافي من الدراسة والبحث لتوضيح اثره في تكون العمالة العربية في فلسطين.

٣ ـ الصناعة والحرف:

كانت معظم المنتجات الحرفية في المدن والقرى الفلسطينية وقبل توسع السوق الرأسمالية العالمية تلبي حاجات الطلب المحلي الاستهلاكي كصناعة الاقمشة والاحذية او ادوات الانتاج البسيطة اولوازم البناء غير المعقدة.

وعندما اخذ توسع السوق الرأسمالي يتغلغل تدريجيا في بلاد الشام تسارع تدهور العديد من الحرف، نتيجة اغراق السوق بالسلع المستوردة، وتم القضاء تلقائيا او تدريجيا على حرف معينة تخدم احتياجات محلية اوخارجية، وظهور سلع جديدة رخيصة وعملية وتطوير بعض الحرف نتيجة ادخال وسائل وادوات عمل حديثة تتطلب مهارة جديدة وتساعد في زيادة الانتاج. وتجدر الاشارة هنا الى ان الغالبية العظمى من الحرفيين والصناع كانوا في الوقت نفسه من الفلاحين الذين يعملون موسميا في الاراضي الزراعية ويعتاشون بقية السنة من عملهم في المشاغل الحرفية المنزلية التي يديرونها على نطاق عائلي بسيط. وقد ادى انخراط الاقتصاد العثماني في السوق الرأسمالي العالمي، ابتداء من النصف الثاني للقرن التاسع

عشر، الى ضرب الحرف اليدوية والمنزلية نتيجة انهمار السلع الاجنبية على اسواق بلدان السلطنة. وبالتالي تحول عدد من افراد العوائل الفلاحية الى سوق البطالة الدائمة والمقنعة واصبح آلاف الفلاحين المعدمين ايد عاملة وجاهزة يضاف الى ذلك تحول الملاكين الى استثمار محاصيلهم الزراعية من الفواكه والحمضيات بانفسهم، وليس عبر اسلوب المحاصصة الذي كان يسود في الزراعات التقليدية مما تطلب بالتالي عملا قام اساسا على مبدأ الاجرة.

وقد تميزت الصناعات الحرفية التصديرية التالية في فلسطين. صناعة الزيت (من الزيتون والسمسم) والصابون والفخار والخزف واشغال الصدف والخشب الفنية، وشهدت الصناعات الحرفية بشكل عام تطورا وتنوعا عززته العوامل التالية:

١ - الزيادة السكانية وحركية السكان:

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر زيادة ملحوظة في عدد السكان وحركة تنقل واسعة من الداخل باتجاه المدن الرئيسية وخاصة الساحلية منها، ويرجع ذلك الى:

- استتباب الامن تدريجيا، نتيجة سعي الدولة العثمانية لفرض هيمنتها الكاملة، وتنظيم النشاط الاقتصادي وفرض الضرائب المختلفة وجبايتها.

- السماح للأجانب بالاقامة وممارسة النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في السلطنة العثمانية والبقاء تحت حماية قناصل دولهم.

- تحسين الظروف الصحية وخاصة في حقل الوقاية الصحية واقامة المستشفيات المختلفة والتابعة للارساليات.

- انشاء خطوط المواصلات البرية الحديثة والسكك الحديدية.

يضاف الى ذلك ارتفاع عدد السكان كحصيلة للزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية. ففي لواء عكا، مثلا، ارتفع عدد السكان الحضريين من ٧٤ الف نسمة في اوائل الثمانينات الى ١٤٠ الف في اواخر التسعينات.

وحتمت هذه الحركية السكانية تسريع التبادل النقدي حيث اوجدت ارتفاعا في استهلاك المواد المختلفة، ونمو احتياجات استهلاكية جديدة توفرت عبر الانتاج

الداخلي المحلي والاستيراد من الخارج. وخضعت هذه الاحتياجات الاستهلاكية لتطور كمي ونوعي على المستويين الفردي والجماعي نتيجة التطور الاستهلاكي الناجم عن التوسع الرأسمالي الغربي في الدولة العثمانية وبلاد الشام.

ومع تطور الاوضاع المعيشية والانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي الاوروبي، ازداد الطلب على سلع محلية استهلاكية معينة مثل اعمال النجارة والحدادة (لتلبية حاجات البناء المتزايدة) وتصنيع الثياب والاحذية. وتطورت التجارة الداخلية ونمت بعض الحرف المحلية نتيجة توسع المدن كما برزت نشاطات حرفية جديدة تخدم التطور التقني وتتمثل اساسا في تطور وسائل النقل والانتاج بتأثير المستوطنين اليهود والالمان (العربات والالات البخارية ومضخات المياه والمكابس الالية لعصر الزيتون والعنب) مع ما ترتب على ذلك من ضرورة توفر مشاغل الحدادة والميكانيك وورش التصليح والصيانة.

كما شهدت صناعة الصابون ازديادا كبيرا في الطلب عليها بنتيجة تطور المدن وازدياد عدد سكانها.وتطور انتاج الصابون من اسلوب المقايضة الشائع الى شراء المادة الاولية وتصنيعها لحساب صاحب المصنع وتسويقها،اي تكامل حلقة النشاط الاقتصادي (شراء ـ انتاج ـ تسويق) وظهور الاحتكار.

وانتشرت ايضا صناعة الغزل والنسيج في القدس والمجدل وغزة، رغم اعتمادها على المشاغل اليدوية البيتية. اما صناعة الخمور فقد تركزت اساسا في ايدي سكان المستعمرات الالمانية واليهودية وكانت تصدر انتاجها الى مصر والمانيا بالاضافة الى الاستهلاك المحلي. كما اشتهر يهود القدس بصناعة السجاد. وازدهرت صناعة مواد البناء مع توسع اعمال البناء في مطلع القرن العشرين، والصناعة الجلدية والخزفية وصناعة السلال والبسط من القش، والاثاث المنزلي الخشبي وصناديق الخشب لتعليب البرتقال، وبعض معامل الثلج وماء الصودا والمطابع التي تركزت في المدن الكبرى مثل حيفا والقدس وطبرية ويافا.

ولكن ذلك كله لم يترافق مع تطور ادوات الانتاج وعلاقاته والتي بقيت ضمن المستوى البدائي البسيط والاطار العائلي الضيق والموسمي، واكتفى ارباب العمل «باستعمال الطاقة القصوى للمصنع واطالة فترة التصنيع السنوية».

تطور حركة المواصلات:

كان من اثر الاتفاقيات التجارية بين الدول الرأسمالية والدولة العثمانية بعد، عام ١٨٣٩ تنشيط المواصلات البحرية بين الموانيء الاوروبية وموانيء بلاد الشام ومنها يافا وحيفا وعكا. ثم بدأت الطرق الداخلية في الانتشار فانشئت طريق يافا - القدس عام ١٨٦٧ وتبعها عدد من الطرق الاخرى مما ادى الى انتقال السلع الاستهلاكية الى المدن الداخلية وازدهار التجارة وتشجيع الزراعة بغرض التصدير وخاصة زراعة البرتقال والحمضيات.

والى جانب الطرق البرية انتشرت شبكة السكك الحديدية بما يخدم المصالح والاهداف الاستعمارية في اراضي السلطنة العثمانية (مصر والعراق والحجاز وسوريا وفلسطين) وخارجها (الهند).

وكما لاحظ د. قبانجي من قبل،ان شبكة السكك الحديدية لم تضاعف تأثيرها على الاقتصاد المحلي او التقدم التقني او المالي بل ادت اساسا الى تسهيل رواج وتصريف المنتوجات الاجنبية في ظل منافسة غير متكافئة مع الانتاج الحرفي والعائلي ضعيف الانفتاح على السوق.

فقد لاحظ ايضا د. ماهر الشريف ونبيل بدران، اللذان تناولا التطور الحرفي والصناعي في فلسطين عشية الحرب العالمية الاولى، ان وسائط المواصلات الحديثة «كانت ايضا عاملا مهما لتطوير التصدير والهيمنة الاستعمارية والرأسمالية المتوسطة والكبيرة على الزراعة والانتاج الزراعي». فقد تصاعدت قيمة الواردات عبر موانيء فلسطين (يافا وغزة وحيفا) وتجاوزت قيمة الصادرات وتزايدت من جهة اخرى، حركة التصدير باتجاه بريطانيا بشكل خاص.

وقد ترافق هذا التطور مع التنافس الاستعماري على اقتسام اراضي الدولة العثمانية والذي اتضحت معالمه خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالتقسيم التالي: نشط الالمان في منطقة الاسكندرون ومنطقة خط حديد بغداد، في حين نشط الانجليز فيما بين النهرين وفلسطين والفرنسيون على الشواطيء السورية ضمن منطقة الخط الحديدي الحجازي. ففي عام ١٨٩٢ افتتح الخط

الحديدي يافا ـ القدس، وفي عام ١٩٠٥ تم ربط حيفا بالخط الحديدي الحجازي عبر مدينة درعا في حوران.

ومع انتشار وسائل المواصلات بدأت تظهر شركات النقل والفنادق والخدمات السياحية المتعلقة بذلك كما ادى ازدهار النقل البحري عبر الموانيء الى تعزيز صناعة المراكب لنقل البضائع والركاب من السفن الى الميناء وبالعكس نظرا لافتقار الموانيء الفلسطينية في ذلك الحين الى ارصفة صالحة لرسو السفن عليها.

تطور حركة السواح والحجاج:

لم يقتصر النشاط الاوروبي في اراضي السلطنة العثمانية على المجالات السياسية والاقتصادية بل تعداه ايضا، وبدرجة لا تقل اهمية الى المجالات الثقافية والتبشيرية، ونشطت بالتالي حركة السواح والحجاج الى الاماكن المقدسة والتاريخية في بلاد الشام وخاصة فلسطين وتعددت المؤسسات التعليمية الاجنبية ومراكز الارساليات التبشيرية. وادى ذلك الى نشاط الصناعات السياحية (فنادق، مترجمين، ادلاء، شركات سياحية) وصناعة السلع التذكارية الدينية والحرف التقليدية من اعمال الخشب والصدف.

تطور قطاع البناء:

رافق التطور الاقتصادي والسكاني حركة عمران واسعة في فلسطين غذاها التنافس الشديد بين الطوائف المسيحية الشرقية والغربية وبدعم من الدول الغربية كتعبير عن ارادة تثبيت النفوذ في الديار المقدسة شكلا وفي بلاد الشام وفلسطين ضمنا. فانتشر بناء الكنائس والاديرة والمدارس والمستشفيات ومضافات الحجاج وفنادق السواح.

وحتم ازدهار حركة البناء، تطور العديد من الحرف التقليدية كالنجارة والحدادة والبلاط وادخال ادوات انتاج جديدة والتوسع في استخدام العمال بالاجرة. كما دخلت مهن جديدة مثل زجاج الشبابيك والتمديدات الصحية وبدأت فلسطين تشهد نموا في صناعة القرميد وصنع انابيب المياه المعدنية وغير المعدنية.

يتضح مما تقدم ان معظم الصناعات في فلسطين حتى عشية الحرب العالمية الاولى كانت تعتمد على المواد الاولية (الزراعية) التي تنتجها البلاد محليا. وكان

الانتاج الصناعي يقوم من حيث الاساس على قاعدة الانتاج الحرفي والمنزلي ذي الرساميل الضئيلة وادوات الانتاج البسيطة والتقسيم البدائي للعمل والانتاجية الضئيلة وضعف التمركز والشعور الطبقي البسيط. فكانت الصناعة تمارس عموما في المنازل ودكاكين العمل، ونسبة ضئيلة من المحلات الصناعية كانت تقوم على العمال المأجورين «وقد نمت العلاقة بين العامل ورب العمل على اساس عائلي وبالتالي لم يكن من الممكن الحديث في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى، عن وجود طبقة عاملة صناعية في فلسطين» طبقا لما توصل اليه الباحثان الشريف وبدران.

اما الصناعة الكبيرة نسبيا، مثل مصانع الالات ومشاغل الميكانيك فقد كان معظمها في ايدي المهاجرين الاوروبيين من المان ويهود.

وخلال الفترة ما بين ١٨٦٠-١٨٨٠ وخاصة بعد شق قناة السويس اصبحت فلسطين على مقربة من مراكز الاتصالات البحرية العالمية وازدهرت فيها الصناعات للتصدير كتعليب الفاكهة والزيت والصابون واستخدمت في هذه المرحلة الطواحين البخارية والعجلات الحديدية بدلا من العجلات الخشبية.

وخلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر اخذت التكنولوجيا الغربية وبخاصة الزراعية منها تدخل الى فلسطين من خلال المستعمرات الالمانية واليهودية فاستخدم المحراث الالي وبدأت المطاحن التجارية تستخدم الخشب والفحم كوقود لها، وتزايد التركيز على استخراج الماء من باطن الارض لاغراض زراعية كما بدأت تتزايد الصناعة الميكانيكية وظهرت مضخات المياه الميكانيكية.

وادى غزو التكنولوجيا الغربية وتدفق السلع الاوروبية الى ظهور نمط صناعي متطور نسبيا يستخدم الالة ويسوده نظام التخصص وتقسيم العمل. وبقي هذا النمط الصناعي الجديد يتعايش مع النمط التقليدي الحرفي طوال المرحلة التاريخية التي نحن بصدد دراستها.

٤ - التغيرات الاجتماعية والطبقية :

تناول الاستاذ هاني مندس، في هذا الفصل، التغيرات التي شهدتها فلسطين على الصعيد الاجتماعي كنتيجة لارتباط الاقتصاد المحلي بالسوق الرأسمالية العالمية خلال القرن التاسع عشر وما تبع ذلك من تشويه للانتاج المحلي وغلبة الطابع السلعي البضائعي عليه دون ان يترافق ذلك مع تطور وسائل الانتاج المحلية وعلاقاته التقليدية. ولاحظ الباحث ايضا،متفقا في ذلك مع الباحثين الذين اعدوا الفصول السابقة،ان «التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية في فلسطين (وبلاد الشام) شهدت نوعا خاصا من التطور الذي شكل مرحلة انتقالية تميزت بتعدد وتعايش الانماط».وقد امتدت المرحلة الانتقالية الى فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، واتصفت اجمالا، بالتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية البطيئة والتفتت الانتاجي والتمحور حول مراكز انماط الانتاج الاكثر حداثة وتطورا وارتباطا بعلاقات السوق الرأسمالية العالمية.وكانت الأنماط الرأسمالية المحلية والمختلفة تنبثق من الأشكال والأنماط الاقتصادية ما قبل الرأسمالية وتتعايش معها. فالعلاقات الاقطاعية العشائرية ونظام المشاع الذي كان سائدا في القرية الفلسطينية تفسخ لكنه لم ينته. وتبدلت الاوضاع الاجتماعية المختلفة بتأثير علاقات السوق الرأسمالية العالمية،الا انها لم تتحول بشكل جذري. اي ان هذا التأثير كان سلبيا بحيث تشابكت العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية مع العلاقات الحرفية والتجارية وغيرها. ولم تفقد الفئات الاجتماعية الجديدة، من ملاك وتجار وفلاحين وحرفيين وعمال سمات الاصل الاجتماعي، الاقطاعي والفلاحي، الذي انحدرت منه، ولم تقطع صلاتها، نهائيا، بوسطها الاجتماعي السابق. وستكون لهذا النمط الخاص من التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي، آثار بعيدة المدى على مجمل مسيرة العمل الوطني الفلسطيني ونضال الطبقة العاملة الفلسطينية بشكل خاص.

ولاحظ الباحث ايضا ان انماط الانتاج والعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية لم تتفكك وتتحلل عن طريق تطور وسيطرة علاقات التجارة مع السوق الرأسمالية الغربية، لأن العنصر الحاسم في عملية تحللها يكمن في نمو وتطور علاقات الانتاج الرأسمالية في المدينة والريف. والملاحظ ان هذا التطور كان يتم باقصى درجات البطء وان الانتشار الواسع للانتاج السلعي لم يرافقه تلاشي النظام

الاقطاعي كما حدث ـ مثلا ـ في بلدان اوروبا الغربية. ولم تنشأ المصانع الصغيرة في البلاد الا في ذلك الفرع الصناعي المتصل بمعالجة الخامات المخصصة للتصدير وهي في معظمها من الانتاج الزراعي وبالتالي فان عددا من كبار الاقطاعيين اخذ يغزو مجال التصنيع البضائعي. وقد ادى البطء الشديد في تطور علاقات الانتاج الرأسمالي الى اجتماع الموظف والملاك والتاجر والمرابي في شخصية واحدة.

وبالاضافة الى هذه التغيرات الاجتماعية التي رافقت التطورات الاقتصادية في فلسطين، فقد ظهرت ايضا حالات تراكم مالي ملحوظ لم تأت نتيجة تكثيف الانتاج الزراعي او الصناعي في البلاد بقدر ما جاءت نتيجة الاسباب التالية كما يوردها الباحث وهي:

١ ـ نهب اراضي الفلاحين من خلال قانون الاراضي ونظام الطابو الذي اصدرته السلطات العثمانية.

٢ ـ نهب الفلاحين عن طريق ضريبة العشر وغيرها من الضرائب.

٣ ـ التجارة بالصادرات الزراعية واستيراد المواد الاستهلاكية التي تزايد الطلب عليها مع انفتاح المجتمع المحلي على الانماط الغربية.

٤ ـ الربا الذي كان يثقل كاهل الفلاح بسبب اضطراره للاستدانة من كبار المالكين والتجار لشراء ما يحتاجه من مواد لزراعة ارضه وتأمين معيشته وقد ازدادت خطورة الربا في استنزاف موارد الفلاحين الضئيلة اساسا مع تحول الاقتصاد المحلي من اقتصاد طبيعي عيني الى اقتصاد سلعي نقدي وبالتالي ازدياد اهمية النقود كوسيلة للحصول على المواد الضرورية.

وقد ادت جملة التغيرات في فلسطين لا سيما تلك التغيرات التي انطلقت من تطور الملكية الزراعية الى نتائج اجتماعية طبقية هامة. فقد عملت على تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية بشكل متزايد والى تكون فئات اجتماعية جديدة ستبرز ملامحها الواضحة بصورة اكثر بعد الحرب العالمية الاولى. فالتجار والمرابون واصحاب الورشات الحرفية والمعامل الصغيرة سيتحولون الى بورجوازيي الريف والمدن، وعمال المياومة والاجراء الزراعيون وعمال الورش الصناعية سيشكلون البروليتاريا.

وكان التركيب الطبقي، بوجه عام، للقرية الفلسطينية قبل الحرب العالمية الاولى على الشكل التالي:

١ ـ الاجراء ـ الفلاح المعدم والاجير الذي يعمل باجر عيني.
٢ ـ الفلاحون المستأجرون الذين يدفعون عينيا.
٣ ـ الفلاحون الذين يعملون في اراضيهم الخاصة في معظم الاحيان بمعاونة اجير واحد.
٤ ـ الملاكون الذين يؤجرون اراضيهم باجر عيني.

اما الاصول الاجتماعية لنشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية فقد انحدرت من تدهور اوضاع الفلاحين الصغار وتحولهم الى مستأجرين للأرض ومن ثم الى فلاحين معدمين واخيرا الى عمال زراعيين في الزراعات الرأسمالية الخاصة والى عمال اجراء في المدن. كما ادى تدهور قسم من الحرف التقليدية الى انحدار عدد من الحرفيين الى عمال مأجورين، وذلك بفعل مزاحمة وهيمنة السوق الرأسمالية العالمية على السوق الداخلية الفلسطينية وتوسع قطاع التجارة والخدمات والمضاربة والسياحة على حساب قطاع الحرف والصناعة.

وكما لاحظ د. قبانجي من مثال فلسطين «فان الارتهان للسوق الخارجية وتنامي تدمير الانتاج المحلي واشكال تنظيمه الاجتماعية وتفكك البنية الاجتماعية ـ السياسية، هو الثمن الذي كان لا بد ان تدفعه البلدان التي كانت مسرحا لنشاط الرأسمال الغربي الاستعماري». وقد أدت الحاجة الى حل تناقضات الانتاج الرأسمالي في الدول الغربية وخاصة الانخفاض التدريجي في معدل الربح والحاجة الى اسواق جديدة لتصريف المنتوجات والحصول على المواد الاولية لانفلات المطامع التوسعية الاستعمارية من عقالها «وخاصة في منطقة برز تفككها وافتقارها الى اية دفاعات فعلية على كافة المستويات».

على ان خصوصية الوضع الفلسطيني لا تقتصر فقط على اهمية فلسطين الاستراتيجية في المخططات الاستعمارية الاوروبية بل تتعدى ذلك الى كونها محط الاطماع الصهيونية واهدافها الاستيطانية التوسعية في المنطقة. وقد كانت هذه الاطماع واضحة تماما خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبُدىء في تنفيذها خلال العقدين الاخيرين منه مع اقامة المستعمرات اليهودية الاولى في فلسطين. وقد لعبت هذه المستوطنات دورا هاما واساسيا في استقطاب اعداد من الفلاحين الفلسطينيين المعدمين للعمل بأجور مرتفعة نسبيا وان كانت اقل بكثير مما

يطالب به العامل اليهودي. وبالتالي فقد ساهمت في تشكيل ظاهرة العمل بأجر وفي جذب العمال الزراعيين من القرى الفلسطينية باتجاه المستعمرات اليهودية ومن ثم المدن الكبرى. ولكن هذا الدور، مع اهميته لم يحظ بمتابعة جدية من قبل الباحثين الذين تولوا اعداد هذه الدراسة رغم تسليط الاضواء بشكل مفاجيء تقريبا على وجود الهستدروت (اتحاد نقابات العمال اليهود) ونشاطه بين صفوف العمال العرب، في فصول لاحقة، وسوف نتناول هذا الموضوع بقدر اكبر من الاسهاب في حينه.

وتجدر الاشارة هنا الى ان النشاط الصهيوني لم ينحصر فقط في اقامة المستعمرات الزراعية بل تعداه، ومنذ مراحله الاولى، الى ارساء اسس الاقتصاد العبري المستقل في البلاد. وحتى في غياب الترخيص القانوني، افتتح الصهيونيون العمليون بمساعدة المنظمة الصهيونية العالمية بنك انجلو ـ فلسطين عام ١٩٠٣، كما بدأ الصندوق القومي اليهودي في ابتياع الاراضي عام ١٩٠٥، وتم افتتاح مكتب فلسطين في يافا عام ١٩٠٨، ثم تأسست شركة تطوير اراضي فلسطين في نفس السنة (١٩٠٨) لكي تعد الاراضي للاستيطان من جانب مهاجرين مازالوا خارج البلاد.

الفصل الثاني

الطبقة العاملة ابان الانتداب

وخدماتهم العلمية والمالية والدبلوماسية لكي تنتزع منها وعد بلفور (١٩١٧) بضمان اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.ومع هزيمة تركيا وحلفائها في الحرب العالمية الاولى وقعت البلدان العربية، باعتبارها جزءا من تركة «رجل اوروبا المريض»،فريسة لنهب الدول الاستعمارية الاوروبية التي عملت في المنطقة العربية تقطيعا وتجزئة وتقاسمتها ضمن الخطوط العامة لاتفاقية سايكس ـ بيكو السرية (١٩١٦).

وقد استهدفت الاستراتيجية البريطانية في المنطقة ضمان المصالح الاستعمارية التالية:

١ ـ تأمين خطوط المواصلات الى الهند وبقية المستعمرات البريطانية في الشرق الاقصى ـ وذلك من خلال:

حماية الممرات المائية الرئيسية ـ قناة السويس والبحر الاحمر ـ وضمان السيطرة على الدول المحيطة بها.

٢ ـ ضمان السيطرة على بلاد ما بين النهرين والاستئثار بثرواتها النفطية والزراعية وتأمين اتصالها البري بالبحر الابيض المتوسط.

٣ ـ ضمان استمرار تفتت الشعوب العربية وانقسامها وبالتالي استمرار الهيمنة الاستعمارية الاوروبية على المنطقة وذلك من خلال الارتكاز على قاعدة بشرية غريبة مزروعة في قلب المنطقة.

ووجدت بريطانيا في الحركة الصهيونية العالمية الاداة الطيعة لتنفيذ مخططاتها في المنطقة، كما وجدت الحركة الصهيونية في بريطانيا العظمى الحليف القوي والصديق المخلص لضمان استيلائها على فلسطين.

وكانت نقطة الانطلاق في صدور وعد بلفور ثم حصول بريطانيا على حق الانتداب على فلسطين في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠) وتضمين بنود صك الانتداب الاهداف الصهيونية المحددة في وعد بلفور. وكان واضحا منذ البداية، وخاصة مع

تعيين هربرت صموئيل، اليهودي، اول مندوب سام بريطاني على فلسطين، ان السياسة البريطانية تجاه البلاد هي ترجمة عملية للبرامج الصهيونية التي تستهدف في النهاية اقامة كيان يهودي مستقل على اسس استيطانية عنصرية تؤدي الى تفريغ البلاد من سكانها العرب الاصليين واحلال المستوطنين الصهيونيين محلهم. وتمشيا مع هذه السياسة فقد شهدت البلاد اقامة المؤسسات الصهيونية المختلفة ـ الاقتصادية والتعليمية والعسكرية والصحية ـ ونموها بصورة موازية للمؤسسات الرسمية في حكومة الانتداب ومستقلة عنها.

وقد اعتمدت الحركة الصهيونية في هذا المجال على مبدأ «العمل العبري» وسياسة «احتلال العمل» وما يعنيه ذلك من ضرورة الاستغناء عن اليد العاملة العربية وابعادها عن الهيكل الاقتصادي اليهودي وتشجيع المهاجرين اليهود على القيام ـ بانفسهم ـ بجميع الاعمال الزراعية والصناعية الخاصة بهم. وكان دافيد بن غوريون المحرض الاساسي في هذا الاتجاه اقتناعا منه بان المهاجرين اليهود القادمين من مختلف البقاع الاوروبية لن يرتبطوا بالارض الفلسطينية الا من خلال عملهم اليدوي فيها.

ولقيت هذه السياسة الصهيونية الدعم الكامل من سلطات الانتداب البريطاني رغم ما كانت تدعيه من مراعاتها طاقة البلاد الاقتصادية. فالى جانب تغاضيها عن موجات الهجرة اليهودية المتتالية (العلنية منها والسرية)، لجأت حكومة الانتداب البريطانية الى سن القوانين والانظمة التي توفر في النهاية الحماية والدعم والتشجيع للقطاع الاقتصادي اليهودي وتضع العراقيل المختلفة امام القطاع الاقتصادي العربي وفرص نموه وتطوره. ومن الطبيعي ان تنعكس هذه السياسة سلبا على اوضاع الطبقة العاملة الفلسطينية التي ضاقت امامها مجالات العمل الزراعي ـ للاسباب المختلفة التي تناولها الجزء الاول من هذه المادة ـ واغلقت في وجهها فرص العمل في القطاع اليهودي ولم يتمكن القطاع العربي، بامكاناته المتواضعة وتطوره المحدود، من استيعاب الاعداد المتزايدة من العمال الفلسطينيين العرب وتحسين مستوى مهاراتهم الفنية والحرفية. ومن جهتها، فقد كانت فئة ارباب العمل واصحاب رؤوس الاموال العربية يتنازعها عاملين متنافرين: فهي مدعوة، من جهة، الى الاستجابة لنداءات المقاطعة ومحاربة الاقتصاد الصهيوني التي اطلقتها الحركة الوطنية الفلسطينية، وهي مدفوعة، من جهة

اخرى، وبحكم مصالحها الطبقية والمادية،الى استغلال اليد العاملة العربية واستنزافها الى اقصى حد. والحقيقة ان الطبقة العاملة الفلسطينية كان عليها مواجهة الاستغلال على ثلاثة اصعدة: الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني والبورجوازية العربية الفلسطينية. وقد تناول الاستاذ نبيل بدران - على فصلين - تطور هيكلية الاقتصاد العربي في ظل الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني» وتتبع انعكاس التحالف البريطاني - الصهيوني على القطاع الاقتصادي العربي بشكل عام والطبقة العاملة الفلسطينية بشكل خاص.واستند الباحث في دراسته الى ظاهرة ملحوظة في مسار النمو الاقتصادي في فلسطين وهي «ان القطاعات الاقتصادية العربية قد ازدهرت في حلقة التقائها مع المصالح البريطانية والصهيونية» وذلك نظرا لحاجة هذه المصالح الى بعض السلع العربية كمصدر ربح ودعامة مرحلية.

ا - القطاع الزراعي:

حتى عام ١٩٢٩، كان القطاع الزراعي يتحمل العبء الاكبر من الحجم الضريبي. فاضافة الى ضريبة العشر كانت هناك ضريبة الحيوانات والممتلكات والاشغال العامة. وكانت الضرائب تصل في معظم الاحيان الى نسبة ٢٥٪ من دخل الفلاح الذي غالبا ما كان يضطر الى الاستدانة وطلب القروض من اجل دفع الضرائب المفروضة عليه.وقد بلغت نسبة الفائدة على ديون الفلاح الفلسطيني ما بين ٣٠-٥٠٪ لحساب المرابين والتجار والاقطاعيين. كما قيدت سلطات الانتداب سياسة القروض البنكية للفلاحين العرب بهدف جعلهم فريسة للربا والفوائد المرهقة ودفعهم بالتالي الى التخلي عن الارض والتحول الى ايد عاملة زهيدة الأجر في المدن وفي المشاريع الصهيونية. واهملت تقديم الاستشارة الفنية للفلاحين العرب من اجل تحسين اساليب الزراعة التقليدية وتطويرها واستخدام الاسمدة والادوات الحديثة.

وفي المقابل، سنت سلطات الانتداب تشريعات متساهلة في المجال المصرفي شجعت نشوء المصارف المتخصصة الصهيونية. كما اعطت سلطات الانتداب المهاجرين اليهود حق استثمار الاراضي الاميرية والموات.

وبنتيجة سياسة الانتداب البريطاني الزراعية والعقارية تزايد الصراع على ملكية الاراضي في فلسطين خاصة مع صفقات البيع والشراء التي تمت بين مالكين عرب غائبين وبين متمولين يهود. وتوسعت في المقابل ملكية الفلاحين المنسورين - بفضل قانون تسجيل الاراضي العثماني - وتسارع شراء الارض من قبل اهالي المدن وادت هذه التطورات في مجملها الى زيادة حجم العمال الزراعيين من فلاحين صغار او من فلاحين معدمين وتسرب اعداد كبيرة منهم الى سوق العمالة الرخيصة في المدن والمستعمرات اليهودية.

وقد ادت سياسة الدعم الرسمي للمشروع الصهيوني الى استفادة القطاع الزراعي العربي بطريقة غير مباشرة، فتكثفت زراعة الحمضيات - في المستعمرات اليهودية والمزارع العربية على حد سواء - بسبب مردودها العالي وحاجة الاسواق الاوروبية لها وخاصة بريطانيا. ونشطت ايضا زراعة التبغ التي شجعتها بريطانيا في البدء لتلبية حاجات السوق العالمي، ثم بدأت في فرض القيود عليها تمشيا مع السياسة الخاضعة للمصلحة الصهيونية في عدم تنشيط زراعة وصناعة عربية على مستوى متقدم. وكذلك الحال بالنسبة للخضروات مثل البندورة والبطاطا والاشجار المثمرة. وشهدت مناطق السهول في فلسطين زخم التطور الزراعي المكثف وتوجه رأس المال العربي الى قطاع الزراعة هناك حيث ارتفاع الانتاجية وجودة الاراضي المهيأة للاستثمار المباشر.

ب - القطاع الصناعي:

انعكست سياسة الانتداب الرسمية على القطاع الصناعي ايضا فاتجهت الى دعم الصناعات اليهودية عن طريق اعفاء الآلات والمواد الخام والسلع نصف المصنعة المستوردة لحساب المستعمرات اليهودية من الرسوم الجمركية وحماية الانتاج الصهيوني وذلك بهدف استيعاب اليد العاملة اليهودية الوافدة الى البلاد. وفي المقابل، اهملت سلطات الانتداب الصناعات والحرف العربية، وتدخلت باستمرار عن طريق الضرائب والجمارك والامتيازات والتشريعات لصالح القطاع الصهيوني (كما حصل في امتياز شركة الكهرباء والبوتاس والبحر الميت). هذا بالاضافة الى اقامة شبكة طرق حديثة لخدمة المستعمرات اليهودية اساسا.

وقد شقت الصناعة طريقها بين سياسة التكامل والتشغيل الصهيونية من جهة والنمو الحرفي ـ الصناعي الفلسطيني من جهة ثانية ضمن اطار اقتصاد الخدمات والاستهلاك.ونشطت حركة التصنيع العربية تلبية لعدة حاجات:.

١ ـ ازدهار قطاع البناء والاشغال العامة سواء في المستعمرات اليهودية او في المدن العربية الكبرى الامر الذي ادى الى نمو الصناعات الخشبية والمعدنية وصناعة الطوب والقرميد والاسمنت والتمديدات والادوات الصحية وانابيب المياه وغيرها.

٢ ـ نجاح زراعة التبغ وسهولة تصنيعه حيث اقيمت فبارك الدخان الوطنية التي بقيت عرضة لتقلبات سياسة الانتداب البريطاني من حيث السماح بالتصدير او فرض الرسوم المرتفعة او فتح الاسواق المحلية للسجاير الاجنبية وباسعار اقل من الانتاج المحلي.

٣ ـ ازدياد الطلب على الانتاج الفلسطيني من الصابون المصنع من زيت الزيتون وذلك لاغراض الاستهلاك المحلي والتصدير للخارج.ورغم كثرة عدد معامل الصابون في نابلس بالذات وغيرها من المدن الفلسطينية، الا ان علاقات العمل فيها بقيت ضمن الاطار العائلي والموسمي وبقي الانتاج دون المستوى المطلوب من حيث النوعية والجودة.

٤ ـ انتشار المطاحن الآلية الكبيرة لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي المتزايد من الطحين سواء في المستعمرات اليهودية او في المدن العربية التي شهدت نموا سكانيا متسارعا نتيجة الهجرة من الريف. ومع دخول السيارات والكهرباء وازدهار حركة التصنيع انتشرت المشاغل الميكانيكية ومعامل الصهر والسكب المعدنية والحدادة وتصليح السيارات.

وكان على الصناعة الفلسطينية مواجهة المزاحمة الداخلية من الانتاج الصناعي اليهودي الذي تميز بجودة عالية وتقنية متقدمة ودعم حكومي متواصل ومزاحمة خارجية من المنتوجات الأوروبية ـ وخاصة البريطانية التي كانت تستفيد أيضا من التسهيلات الجمركية وتشجيع سلطات الانتداب ، والقيود التي تفرضها هذه السلطات على الانتاج الصناعي المحلي .

والى جانب هذه العقبات، فقد واجهت الصناعات الفلسطينية التقليدية ازمة رؤية اسلوب العمل الحديث الذي تميز باستمرارية العمل وتخطي العمل الموسمي واتباع مبدأ اقتحام السوق بدلا من التمسك بأسلوب الانتاج اليدوي العائلي . وقد تعرضت لهذه الأزمة بالذات صناعة النسيج التقليدية في المجدل وصناعة الفخار في فلسطين عامة وغزة خاصة ، والى حد ما صناعة الصدفيات وخشب الزيتون ، حيث لم تستطع هذه الصناعات مقاومة المنافسة الخارجية لتمسكها بأساليب عمل تقليدية محددة وتأرجح اليد العاملة العربية بين العمل الحرفي والعمل الزراعي من جهة وافتقارها الى رأس المال لتنويع انتاجها والاستفادة من اسمها الصناعي من جهة أخرى .

وقد تكون الصناعة العربية متواضعة جدا مقارنة بالصناعة اليهودية وسرعة نموها وتنوع انتاجها، الا أن أهمية تاريخ الصناعة العربية الحديثة في فلسطين تكمن في سعيها الى التطور ذاتيا انطلاقا من امكانياتها الخاصة فهي صناعة وطنية وجدت في الصناعة الصهيونية منافسا لها فجهدت في اطار مستواها المادي والبشري والاداري لتوفير عدد اكبر من السلع والخدمات الصناعية تلبية لحاجة السوق العربي والمحلي .

الا أن الصناعة العربية التي أخذت تنمو في ظروف الدعوة الى مقاطعة البضائع الصهيونية « كانت تطمح الى منع تسرب عدوى المطالب النقابية ، والتي كان يمارسها وبقوة الهستدروت في القطاع الصهيوني ، ويرجع ذلك الى منهجية توجه الرأسمال العربي الذي بقي مشدودا الى مبدأ الرخص المطلق لليد العاملة العربية والذي كان يؤدي بالضرورة الى ضرب انتاجية العامل » .

جـ ـ قطاع البناء والأشغال العامة :

يعود الازدهار في حركة البناء الى ما قبل الحرب العالمية الأولى بسبب التنافس بين الدول الأوروبية على بسط نفوذها في المنطقة والذي اتخذ في بعض جوانبه ، الطابع الثقافي والتبشيري . وادى ذلك الى الاقبال على بناء دور العبادة والمدارس والمستشفيات ومراكز الحجاج والسياح كتعبير عن حضور القوى الأوروبية المتصارعة في المنطقة . يضاف الى ذلك الاهتمام الذي أبدته الاحتكارات

العالمية في تنشيط المنطقة اقتصاديا وبناء طرق المواصلات والسكك الحديدية والموانىء الأمر الذي خدم ايضا عملية الهجرة اليهودية الى فلسطين وبناء المستعمرات .

ومن جانبها اهتمت الادارة العثمانية في اواخر عهدها بالتطوير الداخلي وتنظيم دوائر الحكم الأمر الذي استدعى بناء مراكز جديدة للادارات المختلفة .

وانعكست هذه التطورات على البورجوازية الصاعدة محليا التي عملت على تحسين اوضاعها المعيشية والسكنية والاستثمار في قطاع البناء . وقد تركزز هذا النشاط في القطاع الساحلي من فلسطين بنسبة اكبر من المناطق الداخلية والجبلية نظرا للهجرة الداخلية من القرى الى المدن الساحلية وتمركز النشاط اليهودي في بادىء الأمر على الشريط الساحلي .

وأدى نمو قطاع البناء الى انتعاش الأشغال العامة وازدياد الطلب عليها الأمر الذي كان له تأثير قوي على اليد العاملة اذ ساهم الى حد كبير في تحويل عدد من أهل الريف الى العمل المأجور خارج الزراعة وتعرضه لذبذبات سوق العمل . ومن جهة اخرى أدى هذا التطور الى افساح المجال أمام اعداد العمال المهرة العرب في جميع مهن البناء التقليدية والحديثة مما ازال هيمنة واحتكار العمال اليهود في هذا المجال . كما ساهم الازدهار المطرد في قطاع البناء في نشوء شريحة مرتفعة الدخل من العمال المهرة اخذ يتحول قسم منها الى حرفيين وصناعيين مستقلين يتولون صناعة التجهيزات الحديثة ، بالاضافة الى بيع مواد وتجهيزات للبناء تلبية لحاجات التطور المستمر ، وكان للمشاغل والورش التي اقامتها السلطات البريطانية في الموانىء ومحطات السكك الحديدية ايضا دور في تدريب وتخريج أعداد من العمال المهرة والصناعيين وعمال الميكانيك .

د ـ قطاع التجارة :

احتل قطاع التجارة أهمية خاصة في الاقتصاد العربي الفلسطيني ويتضح ذلك من تعاطي معظم المؤسسات الاقتصادية المسجلة النشاط التجاري بشقيه الخارجي (استيراد وتصدير) والداخلي (تجارة الجملة والمفرق) كما نشطت في

منافسة النشـاط التجاري ـ الصهيـوني . واتخذت التجـارة العربيـة مسلكين مترافقين .

١ ـ رفض التخلي عن موقع مهم في التجارة الداخلية والخارجية جرى اكتسابه في ظروف هامشية الوجود الاستيطاني الصهيوني قبل الحرب العالمية الاولى او بعدها مباشرة.

٢ ـ الاصرار على تلبية طلبات السوق العربي النـامي بفعل التـطور السكاني الكمي (تزايد عـدد السكان) والكيفي (النـزوح الى المدن) وبفعـل تطور الاستهلاك وانماط النشاط الاقتصادي العربي.

ومن جهة اخرى، اصرت الرأسماليـة الفلسطينيـة على الاحتفـاظ بحقها بتزويد القطاع الحكومي بالسلع اللازمة، كما رفضت الكوتـا الممنوحـة للقطاع الصهيوني وذلك من موقع عربي وطني يرفض دعم المشروع الصهيوني وايضا من موقع اقتصادي تنافسي.

وكان السوق الصهيوني، وحتى عام ١٩٣٦. يعتمد الى حد كبير على تجار الجملة العرب في توفير السلع الغذائيـة بفعل شبكـة العلاقـات الداخلية (مـع المزارعين) والخارجية (مع اسواق الاقطار العربية) والتي تعود الى تاريخ طويل والى تخصص في بعض انواع السلع الزراعية كالنبيذ والبيرة.

وعلى اثر تطبيق المقاطعة العربية عام ١٩٣٦، اتجه السوق الصهيوني نحو الاستقلال عن التجار العرب بانيا علاقات تجارية خارجية خاصة به. ولكن الوضع العربي لم يتأثر طويلا من هذه المقاطعة لان احتياجات القوات البريطانية خلال الحرب وزيادة طلب السوق الداخلي العربي عملا على اغلاق هذه الفجوة وتجاوزها، مما عزز ايضا من الموقع الاقتصادي لتجار الجملة المتخصصين بتسويق انواع السلع الزراعية. وقد ادى انتعاش السوق الداخلي المحلي وتغير انماط الاستهلاك العائلي وتزايد الهجرة الداخلية باتجاه المدن الكبرى وما تبعه من تحرك اجتماعي وطبقي، الى انتشار محلات البيع بالجملة والمفرق في المدن والقرى. وفي عام ١٩٤٤ كان حوالي ٢٩ الف شخص يعملون في قطاع التجارة والمال والفنادق والمـطاعم

والمقاهي حيث بلغ الدخل السنوي لهذه القطاعات نحو ٦٠٩ مليون جنيه فلسطيني.

هـ - القطاع الحكومي:

استوعب هذا القطاع جانبا ملحوظا من الطاقة العاملة الفلسطينية مع التزامه بتنفيذ سياسة خدمات تحقق الاهداف الاستراتيجية والمرحلية للاستعمار البريطاني في المنطقة. وقد تمكنت الحركة الصهيونية من تحقيق استقلالية ذاتية شبه تامة في العديد من الخدمات العامة مثل التربية والصحة وطلب المساعدات المباشرة من حكومة الانتداب وذلك انسجاما مع الاطماع الصهيونية في البلد والسياسة البريطانية كما حددها وعد بلفور وصك الانتداب. وقد عمدت الحركة الصهيونية الى انشاء مؤسسات ادارية خاصة بها تتوازى مع ادارات الدولة الرسمية، والى توظيف نفوذها للتمركز في بعض الادارات ذات الاهمية المطلقة لسياستها الاستيطانية.

وعلى الرغم من وجود كثافة عربية في الدوائر الرسمية (٦٧,٥٪ من مجموع المستخدمين لعام ١٩٤٥) الا ان الوظائف العليا كانت بيد الانجليز اساسا كما ان الوجود الصهيوني كان كثيفا في الوظائف الوسطى (٦٥٪).

وفي حال اضافة العاملين لدى السلطات العسكرية نجد ان مجموع القوى العاملة العربية من مستخدمين ومياومين في القطاع العام وصل في عام ١٩٤٥ الى نحو ٦٠ الف شخص تشكل نسبتهم ٤٠٪ من القوى العاملة العربية خارج قطاع الزراعة ويمثل الدخل السنوي العربي من قطاع «الحكومة» وقطاع «السلطات العسكرية البريطانية» نحو ٣٦,٣٪ من مجموع الدخل الوطني العربي خارج قطاع الزراعة في فلسطين عام ١٩٤٤.

وأثر نشاط القطاع العام ايضا على جانب الانتاج والخدمات في الاقتصاد العربي وذلك عن طريق عقود الاشغال العامة والتوريدات. وقد بلغ عدد العقود لعام ١٩٣٥، ١٠٠٦ بقيمة ٥٦٢ ١٥٣ جنيه فلسطيني مثلت اجور العمال منها نسبة اقل من النصف. كما ساهمت نفقات السلطات العسكرية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية في انعاش الاقتصاد العربي وبلغت قيمة هذه النفقات خلال الفترة ١٩٣٩-١٩٤٦ حوالي ١٦١,٥ مليون جنيه فلسطيني.

الا ان تأثير هذه النفقات في الاقتصاد الصهيوني كان اكبر منه في الاقتصاد العربي بسبب معطيات الاقتصاد الصهيوني، لا سيما قطاع الصناعة الذي استفاد من ظروف الحرب لاستخدام كامل طاقته وزيادة حجم الاستثمارات كما يعود ايضا الى ارتفاع اجور العمال اليهود مقارنة بالعمال العرب.

بنتيجة العرض المسهب لتطور الاقتصاد الفلسطيني خلال مرحلة الانتداب البريطاني خلص الباحث نبيل بدران الى تسجيل ملاحظات عامة عن عملية النمو الرأسمالي الفلسطيني والظروف الخاصة التي احاطت بها لجهة سياسة الانتداب البريطاني والمشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين:

اولا : مراحل نمو الرأسمالية الفلسطينية وتطور نشاطها :

أ ـ مرحلة اعادة البناء بعد الحرب العالمية الاولى: وجاءت هذه العملية على حساب وضع الاكثرية العظمى من الفلاحين الذين اخضعوا لممارسات مادية وقانونية ضاغطة استهدفت اجبارهم على التخلي عن الارض لصالح الرأسمالية العربية او المشروع الصهيوني.

ب ـ مرحلة تكثيف الاستثمار العربي تجاريا مع تطور الطلب في السوق الداخلي والخارجي (١٩٢٧ـ١٩٣٦). ويلاحظ في هذه الفترة تراكم عائدات الاستثمارات العربية في قطاع الحمضيات وخاصة البرتقال المعد للتصدير وقطاع البناء وصفقات بيع الاراضي، وقد انفقت هذه العائدات فيما يخدم السوق العالمي وحاجات التطور المعيشي الذي شهدته المدن الفلسطينية وذلك في مجال زراعة الحمضيات والخضروات والفواكه غير التقليدية والمعدة للتصدير، وفي مجال البناء والاشغال العامة وفي تأمين الحاجات الاستهلاكية المتنامية.

وشهدت هذه الفترة توسع استخدام القوى العاملة في المجال الحكومي الرسمي وزيادة حجم العمل المأجور الناتج عن استقطاب اليد العاملة الريفية الفائضة بسبب المشروع الصهيوني من جهة وسياسة التوازن المتبعة من حكومة الانتداب والتي تمثلت في الغاء المنافسة الكاملة في المناقصات واتباع اسلوب الكوتا ولمصلحة المقاولين والعمال اليهود من جهة ثانية.

ورغم تداخل الخطر السياسي مع الخطر الاقتصادي الصهيوني خلال هذه المرحلة الا ان تطور الوعي الوطني الفلسطيني (الدعوات الى المقاطعة الاقتصادية ووقف الهجرة وعدم بيع الاراضي) لم يستطع اخفاء التناقض الطبقي المتفاقم بفعل سياسة استغلال الفلاحين والطبقة العاملة. ولم تمنع شعارات الوحدة الوطنية من احداث تناقض حاد وبروز هذا التناقض في كثير من القطاعات الامر الذي حتم تداخل العوامل الاجتماعية في العوامل السياسية والاقتصادية وتفجرها في ثورة ١٩٣٦.

جـ - مرحلة الركود الاقتصادي على اثر ثورة ١٩٣٦:

اعلنت الجماهير الفلسطينية الغاضبة على سياسة الانتداب البريطاني وتضامنه مع المخططات الصهيونية اضرابا عاما في البلاد استمر اكثر من ستة اشهر وتبعه فترة من النشاط المسلح والتمرد الشعبي حتى عشية الحرب العالمية الثانية. وقد ردت السلطات البريطانية باجراءات قمعية بالغة القسوة طالت مختلف المدن والقرى الفلسطينية وتنوعت ما بين الغرامات المالية المرتفعة والسجن لفترات متفاوتة ومصادرة الممتلكات وحتى الاعدام. وبالاضافة الى ذلك وردا على دعوات المقاطعة العربية للاقتصاد الصهيوني فرضت سلطات الانتداب البريطاني اجراءات رسمية وقيودا اقتصادية مشددة لمحاربة القطاع العربي الامر الذي ادى، بالاضافة الى ظروف الاضراب العام والثورة المسلحة، الى حالة ركود كبير في البلاد. وانعكست هذه الحالة على قطاع البناء بشكل خاص فشهد تراجعا وجمودا في بعض الاحيان كما عانى قطاع الحمضيات من ازمة تصدير حادة دفعت العديد من المزارعين الى ترك الثمار على الاشجار لعدم تمكنهم من تحمل تكاليف القطاف والتعليب.

د - مرحلة الازدهار خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها:

مع تراكم سحب الحرب في اجواء اوروبا وحاجة بريطانيا الى تهدئة الاوضاع في فلسطين ومنطقة شرق المتوسط بصورة عامة خدمة لمصالحها الاستراتيجية خلال فترة الحرب، اضطرت حكومة الانتداب والسلطات العسكرية الى تقديم تنازلات سياسية واقتصادية اعادت الحيوية العلنية الى النشاط السياسي والاقتصادي في البلاد. وقد استفادت مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب

متفاوته من هذا الانتعاش الذي استمر حتى بداية الاضطرابات في منتصف الاربعينات.

ثانيا : التراكم المالي والاستثمار :

ادت التطورات التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين بنتيجة ارتباطه بالسوق الرأسمالية العالمية الى توفر السيولة النقدية في الاسواق المالية وتراكم الاموال المنقولة لدى كبار الاقطاعيين والتجار والبورجوازية الصاعدة. وساهم في هذا التطور صفقات بيع الاراضي التي ارتفعت قيمتها الشرائية بسبب النشاط الصهيوني والهجرة اليهودية والنزوح من الريف الى المدينة، وازدهار حركة التجارة وخاصة في مجال تصدير الحمضيات الى الاسواق الاوروبية وتحويلات المهاجرين الفلسطينيين من الخارج.

وادى هذا التراكم المالي الى تأسيس المصارف مثل البنك العربي والبنك الوطني العربي والمصرفين المتخصصين الزراعي والصناعي، رغم ان التعامل الاكبر بقي في حوزة البنوك الاجنبية خاصة بنك بركليز والبنك العثماني.

ثالثا : اسلوب ادارة الاستثمار :

اتسم الاسلوب الاداري للاستثمار بعد الحرب العالمية الاولى، بهيمنة الرأسمالية الفردية او الاسرية وغياب نمط الشراكة متعددة الاطراف، الامر الذي حتم بقاء هذه الاستثمارات ضمن مستويات محدودة وصغيرة الحجم. ومع انشاء مصانع الدخان ذات الرأسمال العالي اخذت تظهر مؤسسات متعددة الملكية تجمع بين افرادها المصلحة الاقتصادية الواحدة. ومع تطور التصنيع والمزاحمة ازداد عدد الشركات التي تضم عدة شركاء واستحسن استعمال الاسماء العامة لا سيما الوطنية منها بدلا من الاسماء العائلية. الا ان الشركات المساهمة المفتوحة والتعاونيات الزراعية والتسويقية بقيت غائبة عن ميدان النشاط الاقتصادي الفلسطيني.ويعود هذا المسلك الاستثماري ـ الاداري الى المسلك الاجتماعي السياسي القائم على الفردية المطلقة اضافة الى تزمت المصارف القائمة في سياسة تقديم القروض والتسليفات.

خصائص القوى العاملة في فلسطين:

يتناول د. اسعد اتاث في هذا الفصل الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للطبقة العاملة الفلسطينية من حيث كونها محصلة للظروف السياسية والاقتصادية التي خضعت لها البلاد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبخاصة خلال فترة الانتداب البريطاني. ويحاول د. اتاث في بحثه هذا العودة بالكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ الى جذورها الديمغرافية في اواخر القرن التاسع عشر. اذ ان المخططات الاستعمارية البريطانية والاطماع الاستيطانية الصهيونية كانت تقضي بضرورة حدوث تحول سكاني في البلاد بحيث تحل مجموعة سكانية وافدة محل المجموعة السكانية الاصلية. والخطوة الاولى في هذا الإتجاه بدأت مع «ذلك التحول الذي تم في بنية القوى المنتجة في المجتمع، الامر الذي افضى لتكون طبقة عاملة في فلسطين تتمتع بخصائص ومواصفات محددة.

هذا التحول الذي اشار اليه د. أتاث ادى الى اقتلاع غالبية الفلاحين المالكين للارض والقوة المنتجة الاساسية فيها وتحويلهم الى عمال زراعيين بالاجر او عمال صناعيين في الورش والمشاغل المنتشرة في المدن الكبيرة ورافق هذا التحول ايضا ظهور فئة من البورجوازية الفلسطينية اختلطت معالمها مع كبار الاقطاعيين والتجار وعجزت في نفس الوقت عن القيام بالتحول الاقتصادي المطلوب واقامة صناعات انتاجية كبيرة في البلد. ولعل هذا العجز يعود في الاساس الى الظروف الاستثنائية التي شهدتها البلاد من حيث ازدهار القطاع الاقتصادي الصهيوني بصورة موازية للقطاع العربي ومستقلة عنه، الى جانب سياسة الانتداب البريطاني الرسمية التي كانت باستمرار، تضع حدا لفرص النمو الاقتصادي العربي بحيث لا يتجاوز المخططات البريطانية ـ الصهيونية الموضوعة لمستقبل البلاد. وبالتالي فقد بقي سقف التطور الاقتصادي والطبقي مغلقا امام الطبقة العاملة الفلسطينية في حين ازدادت نسبة القوة العاملة العربية في الجهاز الحكومي، المدني والعسكري، مع ما يعنيه ذلك من الحرص على مظاهر «الافندية» والارتباط بالوظيفة الحكومية وانتظار الراتب في نهاية كل شهر. اما البورجوازية الفلسطينية النامية فقد اتجهت اساسا الى قطاع الخدمات السياحية والبناء والانشاءات والتجارة والمضاربات المالية بدلا من اقامة القواعد الاقتصادية

الراسخة لصناعة منتجة مستقلة. وجاء ذلك نتيجة سياسة الالحاق والنهب التي ربطت الاقتصاد المحلي بالسوق الرأسمالية العالمية منذ نهايات القرن التاسع عشر وتركته مفتوحا للاحتكارات والمنتجات الاستهلاكية الغربية. ولندع الارقام التي اوردها الباحث تتكلم.

حتى مطلع القرن العشرين كان حوالي ٧٠٪ من السكان يشتغلون في القطاع الزراعي والحرف المرتبطه به. وتلاءم التوزع الجغرافي مع هذا الوضع الاقتصادي حيث تركزت التجمعات السكانية في المدن والقرى الساحلية وعلى هضبة فلسطين الوسطى ومنطقة الجليل.

ومع بداية التحول الاقتصادي في فلسطين وتزايد ارتباط الانتاج المحلي بتأمين الاحتياجات الاستهلاكية من جهة وتقلبات السوق الرأسمالية العالمية من جهة اخرى ازداد عدد سكان المدن بفعل حركة النزوح والهجرة الداخلية من الريف الى المدينة وازدادت اهمية العمل المأجور مقابل تدني اهمية الزراعة. وقد تركت هذه التطورات آثارها على التركيبة الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام والقوى العاملة بشكل خاص. الا ان غياب البيانات الاحصائية الاقتصادية لما قبل عام ١٩٣٠ يدعو الى الحذر في التعامل مع الاوضاع الاقتصادية والاكتفاء بالصورة العامة المذكورة اعلاه.

ويقدم احصاء ١٩٣١ اول صورة كمية عن توزيع القوى العاملة بين قطاعات الانتاج وكذلك ضمن فروعها المختلفة. ويتبين من ارقام ذلك الاحصاء ان ٥٤٪ من المجتمع الفلسطيني كان يعتمد على الزراعة (القطاع الاقتصادي الاول)، ١٨٪ على الصناعة (القطاع الثاني)،و ٣١٪ على التجارة والوظائف الرسمية والمهن الحرة (القطاع الثالث).

وتتباين هذه النسب فيما بين الطوائف المختلفة حيث تصل الى نسبة ٦٦٪ بين المسلمين في قطاع الزراعة في حين يسجل المسيحيون نسبة ٥٩٪ واليهود نسبة ٤٦٪ في قطاع التجارة والوظائف والمهن الحرة.

ويرجع انخفاض نسبة المسيحيين العرب في القطاع الزراعي الى نظام ملكية الاراضي في فلسطين حيث كانت تعتبر رقبة الاراضي وحتى اواخر القرن التاسع عشر، ملكا لبيت مال المسلمين يسمح التصرف بها لقاء دفع ضريبة معينة، غير

موحدة ومرتفعة على غير المسلمين. وقد ادى نظام الملكية هذا الى ابتعاد المسيحيين واليهود العرب عن قطاع الزراعة وتفضيلهم التجارة والمهن الحرة (وكيل، مترجم، مقاول، تاجر.. الخ).

وعلى صعيد عمل المرأة كانت النسبة مرتفعة في قطاع الزراعة بين المسلمات في حين كانت مرتفعة في قطاع التجارة والوظائف والمهن الحرة بين المسيحيات واليهوديات.

وتابع التطور الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني بين ١٩٣١ـ١٩٤٨ مسار تقلص اهمية الزراعة وتضاؤل العمالة فيها وذلك للاسباب التالية:

١ ـ تضاؤل زراعة الحبوب: من ٩٧٪ من مجموع الاراضي المزروعة عام ١٩١٣ الى ٦٨٪ عام ١٩٤٤، ويعود ذلك الى ارتفاع كلفة انتاج هذه المحاصيل قياسا لسعرها في السوق.

٢ ـ استملاك اليهود ١٢٪ من الاراضي الصالحة للزراعة (٦٪ من مجموع مساحة فلسطين).

٣ ـ النزوح من الريف الى المدن مما ادى الى تراجع نسبة السكان العرب في الريف من ٧١٪ ـ ٥٢٪ خلال الفترة ما بين ١٩٢٢ـ١٩٤٠.

وتضاعف العمل في الصناعة اكثر من مرتين ونصف في غضون عقد ونصف من الزمن تقريبا (١٩٢٨ـ١٩٤٢). وركز اليهود نشاطاتهم في الصناعة، فبعد ان كان العرب يمثلون ٢٨٪ من مجموع المشتغلين في الصناعة عام ١٩٢٨، تدنت هذه النسبة الى ٢٣٪ عام ١٩٣٩، والى ١٩٪ عام ١٩٤٢ وذلك رغم الزيادة المطلقة لعدد العمال العرب خلال هذه الفترة.وكانت السياسة الاقتصادية الاستعمارية تعيق الصناعة التقليدية في فلسطين لصالح السلع المستوردة من جهة ولصالح بعض الصناعات الجديدة التي كان يستأثر بها اليهود مثل صناعة المطاط وتجليد الكتب والمجوهرات وتعليب اللحوم والاسماك من جهة اخرى.

وكانت صناعة الاغذية (بما فيها التبغ) الاكثر استيعابا للقوى العاملة تليها الصناعات المعدنية وصناعات النسيج والملابس.

وساهمت المرأة بنسبة حوالي ٢٢٪ من مجمل العاملين في الصناعة وقد وصلت هذه النسبة الى ٢٧٪ بين النساء اليهوديات ولم تتجاوز ٨٪ بين النساء العربيات.

ويرجع النمو الذي طرأ على حجم العمالة في القطاع الاقتصادي الثالث الى عوامل اجتماعية وديمغرافية منها:

١ ـ ارتفاع درجة التحضر مع زيادة الكثافة السكانية في المدن وصعود البورجوازية الفلسطينية فيها الامر الذي خلق عدة نشاطات اقتصادية تميز منها التجارة والخدمات والمهن الحرة والوظائف الحكومية.

٢ ـ ارتفاع نسبة الاشخاص دون العشرين عاما بين السكان (من ٤٦ـ٤٨٪ خلال الفترة ١٩٣١ـ١٩٤٤) وذلك بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة بين السكان العرب وارتفاع مستوى الخدمات الصحية في البلاد.

ومن الواضح ان تطور القوى العاملة من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية انما اتى لمصلحة الصناعة ثم لمصلحة قطاع التجارة والمهن الحرة والوظائف الحكومية. وكان اليهود اول من استفاد من هذه التطورات نظرا لهيمنتهم على مجالات العمل فيها بفضل الخبرات والمهارات التي نقلوها معهم من مواطنهم الاصلية في الدول الاوروبية. وبالتالي اصبح اليهود يتميزون عن العرب باستقرار في العمل وبمداخيل ثابتة ناجمة عن العمل الدائم والمستمر وهو الشكل المميز للعمالة في الصناعة والوظائف الحكومية في حين كان دخل العربي مؤقتا وموسميا في معظم الاحيان كونه يتوجه اساسا نحو الزراعة. ففي عام ١٩٢٦ كان ٣٨٪ من العمال المأجورين يعملون في قطاع البناء و ٣٧٪ يعملون في الزراعة وهي اعمال موسمية في حين عمل ٢٥٪ فقط في الصناعة.

اما في الوسط اليهودي، فقد كانت صيغة العمل المأجور اكثر انتشارا منها في الوسط العربي، فمن اصل ٨٤ الف نسمة من اليهود عام ١٩٢٣ بلغ عدد الاجراء ١٥ الف نسمة في حين ان نظيره من العرب كان بحدود ٥٥ الف اجير على عدد من السكان بلغ ٦٧٤ الف نسمة، ويرجع هذا جزئيا الى تمايز التركيب العمري لكلا الفريقين، حيث ان اكثرية اليهود من المهاجرين الشباب، بينما اغلب السكان العرب من الفتيان دون سن العمل.

وشهدت الفترة ما بين ١٩١٩ـ١٩٢٦ ازديادا كبيرا في عدد الاجراء اليهود مقارنة بازدياد عددهم من العرب وذلك بسبب موجات الهجرة المتتالية خلال تلك الفترة . ففي عام ١٩١٩ كانت نسبة الاجراء اليهود الى العرب ١٦٪ ، وفي عام ١٩٢٣ ارتفعت الى ٣٣٪ وبلغت ٤٥٪ في عام ١٩٢٦ .

وعلى الصعيد الجغرافي ايضا كان التمايز واضحا بين القطاعين العربي واليهودي اذ يوجد اغلب الاجراء من العرب في المناطق الريفية في حين استوطن الاجراء من اليهود المدن وضواحيها مع العلم ان المدن كانت تستوعب مالا يقل عن ٣٥٪ من السكان العرب.

ويشير توزيع العمال حسب القطاعات الصناعية الى وجود ما يربو على ٤٠٪ من عمال الصناعة في قطاع التبغ والمستخرجات الكيماوية في حين تستحوذ المواد الاستهلاكية من منسوجات والبسة وادوات زينة ومأكولات على نصف مجمل الصناعات وهي تستوعب ٤٣٪ من مجمل العاملين فيها. وبقيت الصناعات الحديثة في فرعي المعادن والكهرباء ضعيفة لا تمثل سوى ٩,٥٪ من مجمل المؤسسات الصناعية وتشغل النسبة نفسها من مجموع عمال الصناعة.

وقد استأثرت المدن الكبرى في فلسطين ـ القدس وحيفا وتل ابيب ـ والمنطقة الشمالية بالجانب الاكبر من مجمل المؤسسات الصناعية (٨٨٪) واستوعبت ٧٦٪ من مجمل العاملين فيها.

وعلى الرغم من عدم توفر البيانات الرقمية الكافية، الا ان انخراط الريف الفلسطيني المتزايد في السوق الرأسمالية كان يحث على ازدياد نسبة الاجراء بين عمال الصناعة فازدياد بيع الفلاحين لاراضيهم نتيجة جملة من الاسباب: ارتفاع الضرائب،هبوط اسعار المنتجات الزراعية تضخم عدد سكان الريف وتناقص مساحة الاراضي التي يمتلكها الافراد، وارتفاع ايجار الارض باضطراد وعدم حدوث اية تطورات بعد انتفاضة ١٩٢٩ للحد من عمل المالكين الصغار كعمال وفعلة عند الغير لتحصيل كامل معيشتهم كلها امور تشير الى استمرار ازدياد نسبة الاجراء في الزراعة الفلسطينية خلال الفترة ١٩٣٠ـ١٩٤٨.

كما ان التطورات الحاصلة سواء على الصعيد الصناعي ام على صعيد الوظائف الحكومية تدعو ايضا الى افتراض زيادة معدلات العمل المأجور في

القطاعين الثاني والثالث الاقتصاديين. واستمرت الصناعة العربية تأخذ الطابع الحرفي الصغير بحيث ان ٥٧,٨٪ من المؤسسات الصناعية العربية كان يعمل فيها اقل من عشرة اجراء (١٩٤٧) في حين لم تتجاوز هذه النسبة ١٧٪ عند اليهود. وفي المقابل سجلت المؤسسات الصناعية اليهودية التي تستخدم ١٠ـ٤٩ عاملا نسبة ٦٧٪ مقابل نسبة ٣٨,٦٪ لدى المؤسسات الصناعية العربية من الفئة ذاتها. وتركز عمل الاجراء العرب في صناعة المأكولات (٣٣,٥٪) والمعادن (١٧٪) واستمر ضعف مشاركة المرأة العربية.

وكما عرفت فلسطين ظاهرة الانتاج البضائعي والرأسمالي فقد عرفت ايضا ظاهرة البطالة باشكالها المتعددة. وبمقدار ما كانت تنمو الصناعة تلبية لاحتياجات الانتداب البريطاني والنشاط الاقتصادي اليهودي كانت تزداد معدلات النزوح الريفي صوب المدن من دون ان يتمكن قطاع الصناعة من استيعاب هذه الاعداد. وقد ازدادت نسبة سكان المدن من ٣٥٪ عام ١٩٢٢ الى ٤٥٪ عام ١٩٤٠ مما يعتبر افضل مؤشر ديمغرافي على تسارع عملية التطور الرأسمالي في فلسطين وتزايد هيمنة المدينة على القرية اقتصاديا وسياسيا وفكريا.

وتوزعت ظاهرة البطالة في فلسطين على الفئتين التاليتين:

١ ـ البطالة الجارية: وتشمل العمال الذين فقدوا اعمالهم خلال فترتي الركود ١٩٢٥ـ١٩٢٩، ١٩٣٦ـ١٩٣٩. وكانت الضائقة الاقتصادية التي عرفتها فلسطين خلال النصف الثاني من العشرينات قد شملت العرب واليهود على حد سواء بحيث بلغت نسبة البطالة ٤٠٪ من مجموع العمال.

ومع انحسار حالة الركود في الاقتصاد العالمي استعاد النشاط الاقتصادي بعض عافيته في فلسطين وخاصة في القطاع اليهودي. ثم جاءت ثورة ١٩٣٦ لتعيد نسبة البطالة الى ما كانت عليه في اواخر العشرينات بحيث كان يوجد عاطل عن العمل من بين كل خمسة عمال عرب في سبع مدن رئيسية عام ١٩٣٦ في حين ان نسب العاطلين عن العمل بين صفوف العمال اليهود بلغت حوالي ١٢٪. ويرجع هذا التفاوت الملحوظ الى سياسة «احتلال العمل» التي طبقتها المؤسسات الصهيونية في فلسطين والتزامها بمبدأ «العمل العبري». وكان دافيد بن غوريون من اكبر دعاة الاعتماد على اليهود فقط في تشغيل وادارة المؤسسات الاقتصادية الصهيونية.

وضـرورة قيام المهـاجرين اليهـود بكافـة الاعمال اليـدوية اللازمـة في المزارع والمستعمرات اليهودية لخلق الارتباط المادي والمعنوي بينهم وبين الارض.

واستمر تفاقم هذا الوضع بين العمال العرب حتى نشوب الحرب العالمية الثانية وما تبعها من تزايد اهمية فلسطين الاستراتيجية بالنسبة للنشاط الحربي البريطاني. فاتسع ميدان العمالة وامتص الفائض بحيث قدر عدد العمال العرب بحوالي ٤٥ الف عامل في معسكرات الجيش البريطاني والمشاغل والمصانع.

٢ ـ البطالة المبطنة: وتشمل السكان غير المرتبطين باعمال دائمة ومستمرة فهي تطال سكان الارياف بشكل رئيسي. وهذا الشكل من البطالة هو الاكثر انتشارا في فلسـطين حيث ان أكثريـة سكان الأريـاف تقوم بـأعمال زراعيـة موسميـة لا تـكـاد تـسـد رمـق الأسر الفـلاحـيـة . وكـان القـادرون عـلى العمل على استعداد دائم للنزوح باتجاه المدن اذا توفرت امكانيات العمل.وتعبر حركة اجور الطبقة العاملة عن مدى اتساع البطالة وبالتالي فالسمة الاساسية فيها هي التقلب.فقد بلغت الاجور ادنى مستوياتها خلال الفترة ٣٦ـ١٩٣٩ وهي الفترة التي بلغت فيها البطالة اعلى معدلاتها. وكان عمال الصناعة يتقاضون اعلى الاجور في حين سجلت الزراعة ادنى الاجور. وكان الدفع يتم اما بالقطعة او حسب ساعات العمل. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية قفزت الاجور نحو ثلاثة اضعاف ما كانت عليه. واستمر التباين في الاجور بين العرب واليهود اذ كان متوسط اجر العامل اليهودي في الصناعة خلال العامين ٤٣ـ١٩٤٤ نحو ثلاثة اضعاف متوسط أجر العامل العربي.

بعد استعراض هذه الملامح العامة من خصائص الطبقة العاملة الفلسطينية وتوزعها بحسب المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية وتأثر ذلك كله بسياسة الانتداب البريطاني ومخططات الحركة الصهيونية لا بد من الانتقال الى النشاط التنظيمي لهذه الطبقة باعتباره مؤشرا على مستـوى نضجها ووعيهـا السياسي والطبقي. وفي هذا المجال تناول د. ماهر الشريف الحـديث عن العمل النقـابي الفلسطيني بمختلف مراحله واشكاله، في حين ركز د. قبانجي بحثه على ظاهـرة الاضرابات العمالية ودورها في مسيرة النضال ضد سلطات الانتداب والمشروع الصهيوني. واستعرض الاستاذ هاني مندس، وعلى ثلاث حلقات، الدور الذي قام به العمال الفلسطينيون ضمن مسيرة النضال الوطني ضد الانتداب البريطاني والمشروع الاستيطاني الصهيوني على حد سواء.

الفصل الثالث

التنظيم العمالي في فلسطين ـ نشأته وتطوره

ذكرنا في الحديث عن التحول الاقتصادي الذي شهدته فلسطين في اواخر الحكم العثماني ان ظروف عملية التحول التي تميزت بالتبعية للسوق الرأسمالية العالمية، لم تتح المجال لنمو طبقة عمالية قوية واسعة الانتشار وواعية لمصالحها الطبقية.وحتى مع انتقال اعداد كبيرة من الفلاحين الى نمط العمل المأجور ونزوحهم من الريف الى المدينة، فقد بقي قطاع الزراعة يستأثر بالجانب الاكبر من القوة العاملة في البلاد التي بقيت بالتالي مرهونة لطبيعة العمل الزراعي الموسمية وضئيلة الاجر.

ولم يؤد زوال الحكم العثماني عن فلسطين مع انتهاء الحرب العالمية الاولى الى تحسين ظروف التحول الاقتصادي باتجاه التحرر من موقع التبعية والالحاق بالسوق الرأسمالية العالمية. فقد بقي هذا التحول محكوما بعاملين: الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني. فبريطانيا لم يكن لها مصلحة في تطوير القوى الانتاجية في فلسطين الا بما يتناسب مع خدمة اغراضها الاستراتيجية والعسكرية اما الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الهادف الى اقتلاع السكان العرب الاصليين والاستيلاء على الارض واقامة مجتمع صهيوني بديل، فقد احدث شرخا في البنية الاجتماعية للبلاد وشكل عائقا امام تطور بورجوازية صناعية وطبقة عاملة عربيتين. وبالتالي فان هذا الاستعمار بطبيعته الاستيطانية العنصرية لم يكن مؤهلا للقيام بالدور التاريخي الذي لعبه الاستعمار الاوروبي في مناطق نفوذه. فالاقتصاد الصهيوني، الذي كان يتطور في ظل مجتمع يهودي متكامل ومواز للمجتمع العربي في فلسطين والذي كان يعتمد على وسائل تقنية حديثة ويستند الى وفرة من رؤوس الاموال، اعاق تطور بورجوازية عربية حديثة ومنع الفلاحين العرب المقتلعين من اراضيهم من بيع قوة عملهم في المؤسسات اليهودية تنفيذا لشعار «العمل العبري».

ومع ضآلة حجم العمالة العربية في فلسطين وغلبة الطابع الحرفي على الصناعة الفلسطينية فان القوانين العثمانية ايضا ساهمت في حرمان العمال العرب من اية تجربة على صعيد التنظيم النقابي. ويقضي قانون الجمعيات العثماني (مازالت تصر عليه اسرائيل حتى الان في هذا المجال) بعدم السماح للحرفيين والعمال سوى بتشكيل جمعيات تعاونية اجتماعية ترعى مصالح اعضائها وتسعى الى رفع مستوى وعيهم الثقافي.

وفي ظل هذه الاوضاع السياسية والاقتصادية بدأ العمال الفلسطينيون يتلمسون سبل العمل النقابي المنظم وخاصة في المشاريع التي كانت تديرها سلطات الانتداب. وجاءت المحاولات الاولى في هذا الاتجاه انعكاسا للاوضاع السائدة واتسمت بالتالي بالتشتت ومحاولات التأثير عليها من عدة جهات.

وكانت اولى المحاولات بين صفوف عمال السكك الحديدية حيث كان يعمل حوالي ٢٠٠٠ من العمال العرب. وكان احتكاك العمال الفلسطينيين بالعمال المصريين الذين استخدمهم البريطانيون للعمل على مد خط سكة حديد حيفا - القاهرة وبالعمال اليهود الذين خبروا النضال العمالي في البلدان الاوروبية التي قدموا منها، من اسباب توعيتهم بالعمل النقابي.

الا ان الملفت للنظر والجدير بالاهتمام هو توجه العمال العرب الى الانتظام في صفوف الهستدروت (اتحاد نقابات العمال اليهود الذي تأسس في كانون الاول ١٩٢٠) بدلا من الانطلاق في العمل النقابي العربي المستقل. ويبدو ان افتقار العمال الفلسطينيين الى الخبرة النقابية، ورغبتهم في الاستفادة من الامتيازات التي كان يتمتع بها العمال اليهود بنتيجة انضمامهم الى الهستدروت (شروط عمل جيدة واجور مرتفعة) وتمسك سلطات الانتداب بقانون الجمعيات العثمانية تجاه القطاع العربي كلها امور ساهمت في دفع العمال العرب نحو الهستدروت كاطار لتنظيمهم النقابي . وربما يشير هذا ايضا الى ضعف الوعي الوطني لحقيقة المشروع الصهيوني واطماعه الاستيطانية الاستعمارية في البلاد .

وهكذا سعى العمال العرب العاملون في محطة سكك الحديد في حيفا، ومنذ اواخر العام ١٩٢٢، الى الانتظام في صفوف نقابة عمال سكك الحديد التابعة للهستدروت. ويبدو ان قادة الهستدروت لم يرحبوا بهذا الزحف العربي على نقاباتهم واحتاج الامر الى ضغط من العمال «الثوريين» اليهود المنضوين تحت لواء الكتلة العمالية التابعة للحزب الشيوعي. وبعد مماطلة استمرت اكثر من عام وافقت قيادة اتحاد عمال سكك الحديد على قبول انضمام العرب الى صفوف الاتحاد.

وفي بداية عام ١٩٢٥ كانت نقابة عمال سكك الحديد التابعة للهستدروت تضم حوالي ٤٠٠ من العمال العرب موزعين على محطات حيفا ويافا والقدس واللد

والقنطرة وكان اليهود يمثلون ٢٠٪ فقط من مجموع العاملين في السكك الحديدية الا ان قيادة النقابة بقيت في ايديهم. وللدلالة على الكثافة العربية في صفوف نقابة عمال السكك الحديدية الهستدروتية فقد كانت صحيفة النقابة (الحافلة) تصدر باللغتين العربية والعبرية. الا ان اصرار الجانب اليهودي على ابقاء قيادة النقابة في يده ادى في ربيع ١٩٢٥ الى انسحاب العرب والعمل على اقامة نقابة مستقلة بهم.

ومن الواضح ان الهستدروت كان يواجه وضعا حرجا للغاية ازاء رغبة العمال العرب في الانتظام داخل نقاباته حيث ان الموافقة على هذا الاتجاه وتشجيعه سوف يؤدي الى القضاء على النقاء اليهودي للهستدروت، في حين ان تجاهله او معارضته سوف يدفع بالنشاط النقابي العربي الى الافلات من الرقابة اليهودية وبالتالي تطور عمل نقابي عمالي عربي مستقل يدفع بالوعي الطبقي والوطني العربي الى مراحل متقدمة. وتوصل الهستدروت، بدافع الرغبة في ضبط التنظيم النقابي العربي من اجل عدم تزايد العمل العربي الرخيص غير المنظم الذي ينافس العمل اليهودي ويحد من امكانيات استخدامه، الى حل وسط انتهازي يقضي باقامة منظمات عمالية عربية مستقلة مرتبطة بنقابات الهستدروت على اساس مبدأ الوحدة الفدرالية.

وتركز نشاط الهستدروت، بصورة ملحوظة، في مدينة حيفا التي كانت تشهد نموا سكانيا واقتصاديا ملحوظا. واستطاع الهستدروت اقامة فرع عربي مرتبط به مباشرة استقطب عدداً من العاملين في قطاعي النجارة والخياطة، واعادة تنظيم العدد القليل من اعضاء نقابة سكك الحديد العرب الذين لم ينسحبوا من النقابة. وفي سنة ١٩٢٦ بلغ عدد الاعضاء العرب ٢٠٠ عضوا.

سلك النشاط النقابي العربي ايضا خطا مستقلا عن النقابة الهستدروتية وذلك من خلال حركة تعاونية عمالية عربية ظهرت في محطة سكة حديد حيفا. وقد استطاع اعضاؤها في اوائل ١٩٢٣ الحصول على ترخيص ناد خيري (انسجاما مع قانون الجمعيات العثمانية) وشكلوا لجنة عمالية دعيت باسم «اللجنة الاخوية لعمال سكك حديد فلسطين» وتزعم هذه اللجنة «عبدالحميد حيمور» واقتصر نشاطها على الجوانب الانسانية والاجتماعية. وقد واجهت هذه المحاولة صعوبات عديدة كان ابرزها ضعف الامكانات المادية وعدم ثبات الاعضاء الا ان مؤسسيها

على ما يبدو اصروا على الاحتفاظ بهذه المكتسبات ودفعها خطوة اخرى على طريق العمل النقابي المنتظم فتقدموا بعد بضعة اشهر الى السلطات البريطانية باشعار تأليف جمعية عمالية مستقلة باسم جمعية العمال العربية الفلسطينية ومقرها الرئيسي مدينة حيفا. واحتاج الامر، من جانب سلطات الانتداب البريطاني الى حوالي سنةونصف للموافقة على هذا الطلب واعلن رسميا في ٢١ اذار ١٩٢٥ قيام جمعية العمل العربية الفلسطينية. ورغم البداية المتواضعة لهذه الجمعية ـ ٣٠ عضوا فقط ـ الا ان اعداد المنتسبين اليها ازدادت بشكل ملحوظ بعد انضمام مجموعة كبيرة من عمال سكك الحديد العرب، الذين انسحبوا من النقابة التابعة للهستدروت الى صفوفها، وقفز الرقم الى ٢٠٠ عضوا.

تركز نشاط الجمعية في حيفا، ولم تكن لها فروع سوى في مدينة يافا، وتمكنت من استقطاب عدد من العمال العرب العاملين خارج السكك الحديدية. ونجحت عام ١٩٢٧ في تنظيم عدد من الاضرابات وكانت الجمعية تقبل كل عضو ينتسب اليها بغض النظر عن مهنته.

لم يرق هذا النشاط النقابي ـ على محدوديته ـ للقوى البورجوازية المرتبطة بالقيادات القومية التقليدية العربية. وسعت بدورها، الى تطويق العمل النقابي والالتفاف حولة خشية تطور وعي طبقي عربي في فلسطين يهدد مصالحها الاقتصادية والسياسية وهيمنتها على الجماهير العربية الفلسطينية.

ففي عام ١٩٢٣ ظهر في نابلس «حزب العمال العرب» دعا اليه احد كبار اصحاب العمل ولم يكن يضم في هيئته الادارية اي عامل. وقد استطاع هذا الحزب، في اواسط العشرينات استقطاب حوالي ٥٠٠ من العمال العرب تركزت نواتهم الرئيسية بين عمال معامل الصابون وعمال المشاغل الحرفية. وتبع ذلك عدة محاولات بورجوازية لاقامة تنظيمات نقابية في المدن الفلسطينية الرئيسية (يافا وحيفا والناصره) كانت تضم في صفوفها العمال وارباب العمل جنبا الى جنب، واتخذ بعضها ايضا طابعا طائفيا (اسلامي / مسيحي) الامر الذي يعكس مدى اصرار البورجوازية الفلسطينية ـ حديثة العهد والضعيفة بحد ذاتها ـ على تمييع اي توجه نقابي عمالي وبالتالي افشاله او احتوائه وتفريغه من اي مضمون طبقي.

وبدوره ايضا اهتم الحزب الشيوعي الفلسطيني (تأسس عام ١٩١٩) بمسألة تنظيم العمال العرب وذلك من خلال سعيه لاقامة جبهة عمالية عربية

يهودية متحدة. ودفع، بالتالي،العمال العرب باتجاه الانضمام في صفوف الهستدروت للتعبير عن مطالبهم والدفاع عن حقوقهم. ولكن العمال العرب في فلسطين بجذورهم الفلاحية القوية ووعيهم الفطري الوطني لخطورة التغلغل الصهيوني في البلاد، آثروا الانسحاب من التنظيمات النقابية اليهودية والعمل بشكل مستقل ضمن اطار جمعية العمال العربية الفلسطينية.

يتمثل الانجاز الرئيسي للطبقة العاملة العربية في فلسطين خلال العشرينات من هذا القرن في انها قد بدأت مسيرتها الصعبة على طريق التنظيم النقابي رغم ان هذه البداية كانت مشتتة جغرافيا وضعيفة عدديا وكانت هدفا لمحاولات الاحتواء من جانب النقابات اليهودية والبورجوازية العربية على حد سواء.

وساهمت احداث ١٩٢٩ في فلسطين وما رافقها من مواجهات دموية بين العرب واليهود، ومن تحركات جماهيرية واسعة النطاق «في تعميق الوعي الطبقي بين جماهير العمال العرب، وفي زيادة تلمسهم لحاجتهم الموضوعية الى قيام تنظيم طبقي مستقل يعبر عن طموحاتهم ومصالحهم».الا ان الارقام التي يوردها د. الشريف في مقاله عن اعداد المشاركين في اول مؤتمر عمالي عربي عقد في فلسطين بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٣٠ تثير بعض التساؤلات عن مدى طبقية هذا الوعي الذي يبدو انه كان تعبيرا عن المناخ الوطني العام السائد في البلاد اكثر منه عن ادراك لمصالح طبقة عمالية قوية ومنظمة. فقد افتتح هذا المؤتمر بحضور ٦١ مندوبا يمثلون ٣٠٢٠ ناخبا من مختلف انحاء البلاد. واحتلت مدينة حيفا المركز الاول من حيث نسبة عدد المندوبين (٢٩ يمثلون ٩٩١ ناخبا) في حين شكل عمال السكك الحديدية (في حيفا ويافا والقدس) حوالي ثلث عدد الناخبين.

ويتحدث د. الشريف عن مناقشات المؤتمر التي عكست «صراعا ايديولوجيا بين اتجاهين رئيسيين: اتجاه ثوري تمثله الكتلة العمالية الشيوعية واتجاه اصلاحي تمثله قيادة جمعية العمال العربية الفلسطينية». وقد تمكن الاتجاه الاصلاحي، بثقله العددي في المؤتمر، من شطب اية مقترحات لدمج الموضوع السياسي بالمواضيع الاقتصادية المطروحة للنقاش بحجة عدم استثارة عداء سلطات الانتداب الحاكمة كما احبط هذا التيار بتحريض من العناصر البورجوازية التي استطاعت التسلل الى المؤتمر ضمن فئة «المقاولين» جميع المحاولات لتحديد

ساعات العمل بثماني ساعات يوميا بحجة عدم اضعاف القطاع الاقتصادي العربي امام القطاع اليهودي.

ورغم انجازات المؤتمر المتواضعة، وقراراته التي اتخذت طابعا سياسيا مائعا، وطبقيا يحرص على كسب ود ارباب العمل، الا ان مجرد انعقاده كان «حدثا تاريخيا بارزا في مسيرة الحركة العمالية العربية في فلسطين» على حد تعبير الباحث. ولكن الامور لم تتطور على النحو الذي كان متوقعا رغم المحاولات المتعددة لتنظيم النقابات العمالية في المدن والقرى الفلسطينية، وبقيت الحركة العمالية العربية ضعيفة الانتشار موسمية النشاط خاضعة للانماط التقليدية السائدة في علاقات العمل. ويتحدث د. الشريف عن اسباب ذلك فيقول «ففي ظروف انغلاق ابواب الاقتصاد اليهودي بشكل تام في وجه العمال العرب، على اثر نجاح الصهيونية في سياستها الرامية الى «تهويد العمل»، وفي ظروف عجز الاقتصاد العربي، بسبب تطوره البطيء في ظل المنافسة الشديدة مع الاقتصاد الصهيوني المتطور، عن توفير اماكن للعمل وردم الهوة القائمة بين التزايد المستمر في عدد سكان المدن وفي القدرة على استيعاب قوة العمل الجديدة، في ظل هذه الظروف اتجه الفلاحون العرب النازحون الى المدن للعمل في المنشآت التي تديرها حكومة الانتداب وفي قطاع البناء وفي بعض شركات النفط، وكان لهذا الواقع انعكاساته المباشرة على التنظيم النقابي العمالي نظرا لغلبة العمل الموسمي وغير الثابت في قطاع البناء وانشاء الطرق، واعتماد اسلوب تشغيل العمال (القادمين من الريف في معظمهم) من خلال وسطاء في القرية كالمخاتير والوجهاء، الامر الذي جعل التنظيم العمالي محصورا ضمن اطار القرية او المدينة بدل ان يتطور ليرتكز على الاطار المهني. ويذكر في هذا المجال ما قام به فخري النشاشيبي، الموظف في بلدية القدس واحد اقرباء راغب النشاشيبي زعيم المعارضة ضد آل الحسيني، من جهد في اوساط العمال العرب في مدينتي القدس ويافا لاقامة «جمعية العمال العرب» فيهما استنادا الى مكانة آل النشاشيبي التقليدية في القدس خاصة وبسبب غياب اي تنظيم نقابي منافس، وسعيا وراء اقامة تكتل شعبي لمواجهة آل الحسيني ومؤيديهم. وفي هذا ما يكفي للدلالة على الدور التقليدي العشائري الذي لعبته البورجوازية العربية الفلسطينية خلال تلك الفترة.

وقد جاءت ظروف الاضراب العام الذي شهدته فلسطين عام ١٩٣٦ والثورة الشاملة التي استمرت حتى ١٩٣٩ لتعيق فرص تطور النشاط العمالي النقـابي نظرا لالتحاق اعداد كبيرة من العمال في صفوف المجاهدين والثوار واعتقال قادة العمل النقابي العربي من قبل سلطات الانتداب.

مع نشوب الحرب العالمية الثانية، شهد الوضع الاقتصادي في فلسـطين نشاطا ملحوظا نظرا لاتخاذ الجيوش البريطانية قاعدة تموينية لها ومركزا لتجمع قواتها في فلسطين. وازداد الطلب على اليد العاملة العربية في معسكرات الجيش البريطاني وخطوط السكك الحديدية ومصفاة البترول في حيفا وغابت تقريبا ظاهرة البطالة في صفوف العمال وارتفعت الاجور ومستويات المعيشة في البلاد. وتبع ذلك تمركز القوة العاملة العربية بعيدا عن اماكن سكناها الاصليـة وبالتـالي ضعف روابطها التقليدية والعائلية وتضاؤل سطوة المخاتير والوجهاء عليها. وانعكست هذه التطورات على البنية التنظيمية العمالية فانتشرت فروع «جمعية العمال العربية الفلسطينية» في مختلف المدن الفلسطينية وقامت الاتحادات النقابية على اساس المهنة الواحدة مثل نقابة عمال شركات تكرير البترول ونقابة عمال البريد والبرق والهاتف ونقابة عمال دائرة الاشغال العامة ونقابة عمال المعسكرات. وتشكلت في مدينة حيفا، في خريف العام ١٩٤٢، منظمة نقابية جديدة «ذات توجهات يسارية واضحة» اتخذت اسم «اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب» وكـان من ابرز مؤسسيها توفيق طوبي واميل توما وبولص فرح. وقد استطاع هذا الاتحاد، خلال فترة قصيرة، ان يضم بين صفوفه عدة آلاف من العمال في حيفا والناصرة وغيرها من المراكز العمالية واصدر في ايار ١٩٤٤ جريدة عمالية اسبوعية هي «الاتحاد».

وتشير المعلومات التي اوردها الباحث في مقـاله الى ان الحركـة العماليـة العربية في فلسطين توزعت، خلال الاربعينات، ما بين جمعية العمال العـرب في فلسطين» وتمثل الاتجاه القومي الاصلاحي داخل الحركة بقيادة النقابي المعروف سامي طه، واتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب الذي تحول فيما بعد الى مؤتمر العمال العرب في فلسطين (١٩٤٥)، ويمثل الاتجاه المرتبط بعصبة التحرر الوطني، وكان التنافس حادا بين هاتين المنظمتين على تمثيل جماهير العمال الفلسطينيين وضمها الى صفـوف العمـل النقابي المنظم. وقد غذى هذا التنافس، وربما اثر

في توجهه الوطني، تـدخل سلطات الانتـداب من جهة وقيـادة الحركـة الوطنية الفلسطينية من جهة ثانية.

فالباحث يشير «الى الدور الذي لعبته السلطات البريطانية في تنشيط العمل النقابي بين صفوف العمال العرب في تلك الفترة» وذلك من خلال قيامها في ايلول ١٩٤٠ «بدور محدود في مجال التنظيم العمـالي العربي» حيث عينت مستشـارا للشؤون العمالية كخطوة على طريق تشكيل دائرة خاصة بشؤون العمل.وفي تموز ١٩٤٢ تشكلت هذه الدائرة بالفعل وبدأت عملها في تشرين الاول من العام ذاته على اثر تعيين ثلاثة مفتشي عمل للمنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية ومنطقة القدس. ويبدو بان دائرة العمل الحكومية هذه قد رأت بان من واجبها العمل على توجيه الحركة العمالية العربية، التي اتسعت صفوفها ومساعدتها على تنظيم نفسها. اما بالنسبة للطبقة العاملة اليهودية فلم تكن الدائرة ذات نفع لها، اذ انها كانت منظمة في تنظيم نقابي قوي ومتماسك ـ الهستدروت ـ».ويبدو ان الباحث يتعمد ان يترك القاريء في حيرة من امره بشأن هذا الاهتمام البريطاني المفاجيء بتنشيط العمل النقابي العربي وتنظيمه وادراك سلطات الانتداب،في هذا الوقت بالذات، ان من واجبها توجيه ومساعدة الحركة العمالية العربية في فلسطين، خاصة وان هـذا الاهتمام تزامن مع بداية الفترة التي شهدت اندفاعا وزخما في النشاط النقابي العربي المنظم من جهة، والتي حفلت بالاحداث السياسيـة المصيريـة بالنسبـة لفلسـطين والمنطقـة بأكملهـا من جهة اخـرى. والارجح ان سلطات الانتـداب البريطاني، التي كانت تتوقع تنامي قوة الحركة العمالية العربية في فلسطين خلال فترة الانتعاش الاقتصادي التي بدأت في الاربعينات، سعت الى ضبط النشـاط العمالي العربي ومراقبة توجهاته تمشيا مع السياسة البريطانية تجاه البلاد. ولم يكن دافعها في ذلك خدمة التنظيم النقابي العمالي العربي بقدر ما كان الحرص على نسج الخيوط المحكمة حول هذا النشاط والتحكم في مسيرته. ونشير في هذا المجال الى ما ذكره الباحث في مكان آخر من مقاله بشأن تعزيز علاقات الزعيم النقابي سامي طه «مع حزب العمال البريطاني، خصوصا مع جناحه اليميني».ولعل هذا الجانب بالذات من تاريخ الحركة العمالية العربية في فلسـطين وتدخـل سلطات الانتداب البريطاني في مسارها يستحق المزيد من التدقيق والتمحيص والبحث في الوثائق البريطانية وغيرها الخاصة بتلك الفترة الدقيقة والمصيـرية. امـا موقف سلطات الانتداب من الطبقة العاملة اليهودية فقد كان تعبيرا عن التنسيق التام بين

هذه السلطات وقيادة الحركة الصهيونية واقرار حكومة الانتداب البريطاني عمليا باستقلال القطاع اليهودي في ادارة شؤونه كافة، ولم يكن نتيجة ادراك السلطات الرسمية بعدم الحاجة الى مساعدتها نظرا لوجود تنظيم « الهستدروت» كما ذكر الباحث.

اما قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، ممثلة آنذاك باللجنة العربية العليا وعلى رأسها الحاج امين الحسيني، فقد لاحظت، ولا شك، تنامي قوة التنظيمات النقابية العربية واتساعها في صفوف العمال الفلسطينيين وادركت ضرورة احتواء هذا النشاط كيلا يشكل في المستقبل تهديدا حقيقيا لزعامتها. ونجحت اللجنة العربية العليا في ضم سامي طه الى عضويتها في تشرين الثاني ١٩٤٥ واعترفت بجمعية العمال العربية الفلسطينية «ممثلا وحيدا للعمال العرب في فلسطين» رغم ان التنظيم العمالي الآخر «مؤتمر العمال العرب في فلسطين»كان يحتل حيزا ملحوظا في اوساط الحركة العمالية العربية الفلسطينية. ولكن هذا «التنسيق» بين القيادة السياسية والقيادة النقابية لم يدم طويلا.ويبدو ان النقابي سامي طه كان يطمح الى لعب دور اكبر في الساحة الوطنية حيث اعلن في المؤتمر العام الذي عقدته جمعية العمال العربية الفلسطينية في آب ١٩٤٦ تحول الجمعية الى حزب سياسي عمالي تبعه في السنة التالية (آب ١٩٤٧) اتخاذ المؤتمر قرارا بتشكيل مكتب سياسي وارسال برقية الى هيئة الامم المتحدة تطالب باستقلال فلسطين.ويبدو ان هذه التحركات كلها لم ترق لقيادة اللجنة العربية العليا التي رأت ان تشكيل حزب سياسي من الجمعية سوف يشكل خطرا جديا على نفوذها خصوصا وانها كانت تعتقد بان البلاد على ابواب الاستقلال».ولم تتردد الزعامة السياسية في البلاد، وخاصة اوساط المفتي الحسيني، في شن الهجوم على شخصية سامي طه متهمة اياه بالعمالة للصهيونية تارة والتعاون مع الاستعمار البريطاني تارة اخرى. وفي تلك الفترة الدقيقة والحرجة، اقدم مجهولون على اغتيال سامي طه في ١٩٤٧/٩/١١ وتبع ذلك انفراط عقد جمعية العمال العربية الفلسطينية وتشتتها.

لم تكتف القيادة السياسية التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية بالتعرض لجمعية العمال العربية الفلسطينية وقيادتها، بل وجهت هجوما ايضا لقيادة مؤتمر العمال العرب في فلسطين واتهمتها بأنها تنادي «بالتعاون مع الصهيونية والاتحاد مع اليهود».

وقد ردت قيادة المؤتمر على هذه الادعاءات واكدت بانها تدعو دوما الى «ضرورة توجيه نضالنا ضد الاستعمار والى اعتبار الصهيونية حليفة له، اما الشعب اليهودي فقد طالبت هذه القيادة بالتفاهم معه لا على اساس فتح ابواب فلسطين لهجرة يهودية ولا على اساس اعطائهم اراضينا ولا على اساس اقامة دولة يهودية وانما على اساس دعوة الشعب اليهودي لتأييد نضالنا في سبيل حرية فلسطين واستقلالها».

وقد تعرض مؤتمر العمال العرب في فلسطين ايضا لهزة عنيفة بعد نكبة فلسطين، وتشتت اعضائه. وكان قد تمكن قبل ذلك من عقد ثلاث مؤتمرات سنوية (١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧) رفع خلالها شعاراته الثورية على قاعدة الصراع الطبقي والتي «تجمع العمال العرب واليهود جنبا الى جنب وتناضل من اجل انجاز المهام السياسية للطبقة العاملة عن طريق ربط النضال الاقتصادي والمطلبي للطبقة بالنضال السياسي العام وضمان استقلالية الحركة العمالية النقابية عن البورجوازيين العرب واليهود».

لقد تبلورت، في السنوات القليلة التي سبقت كارثة فلسطين، الفروقات الفكرية والنظرية بين الاتجاهين الرئيسيين داخل الحركة العمالية العربية في فلسطين: الاتجاه القومي ـ الاصلاحي ممثلا بجمعية العمال العربية الفلسطينية والاتجاه الاممي الثوري ممثلا بمؤتمر العمال العرب في فلسطين. ويبدو ان الصراع السياسي الحاد والحسم المصيري الذي كانت البلاد مقبلة عليه قد ساهم في بلورة مواقف الطرفين والاطر الفكرية التي تحدد اتجاهيهما. فقد التزمت جمعية العمال بالعمل النقابي ـ التعاوني وسيلة للحصول على المكاسب العمالية وباعدت ما بين النضال العمالي والعمل السياسي وتجاهلت المطالبة بتوحيد الحركة العمالية في البلاد واصرت على الطابع القومي العربي لتنظيمها وآمنت بالتطور والاتجاه الاصلاحي سبيلا لتحقيق العدالة الاجتماعية، اما مؤتمر العمال فقد رفض محاولات الخلط بين العمل العمالي النقابي والعمل التعاوني وشدد على ضرورة توحيد الحركة النقابية العربية وارتباط نضال الطبقة العاملة الفلسطينية بنضال العمال في العالم اجمع ودور الطبقة العاملة في النضال السياسي من اجل الوصول الى اقامة حكم وطني ديمقراطي في البلاد.

ولعبت الصحافة العمالية دورا هاما في نشر مبادىء الحركة العمالية ومطالبها مع ضرورة الاشارة الى ما ذكره الباحث من «ان تاريخ الصحافة العمالية العربية، في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين، لا يزال غامضا.. فالدراسات والابحاث حول هذا الموضوع معدومة تماما، والمراجع الخاصة محدودة جدا» والملاحظ ان هذه الصحافة قد اقتصرت على الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي نجح في اصدار عدة صحف سرية وعلنية مثل «حيفا» و «الى الامام» و «النور» و «نضال الشعب» ثم صحيفة «الاتحاد» في ربيع ١٩٤٤ التي سرعان ما تحولت الى لسان حال الشيوعيين العرب في عصبة التحرر الوطني.. واصبحت بعد توحيد الحزب الشيوعي الفلسطيني وعصبة التحرر الوطني صحيفة الحزب الشيوعي الاسرائيلي باللغة العربية. اما جمعية العمال العربية الفلسطينية فقد فشلت في اصدار صحيفة عمالية تنطق باسمها..

لا يكتمل الحديث عن النشاط العمالي العربي في فلسطين دون التطرق الى ظاهرة الاضرابات في مسيرة النضال العمالي باعتباره مؤشرا على نضج الوعي العمالي والقدرة على ممارسة الحقوق النقابية لدى القوة العاملة في البلاد بصورة منظمة ومنضبطة. وقد تولى د. جاك. قبانجي دراسة وتحليل الاضرابات العمالية التي شهدتها البلاد خلال فترة الانتداب البريطاني، دراسة تحليلية مستفيضة احاطت بمختلف جوانب هذا النشاط العمالي الاساسي من حيث الاسباب والنتائج والظروف المحيطة بكل اضراب تقريبا. ويمهد الباحث لدراسته القيمة ـ نشرت على فصلين ـ بمراجعة الظروف التاريخية للتطور الاقتصادي في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني والتي ادت نظرا للموقع الخاص الذي احتلته فلسطين على خارطة النشاط الاستعماري الاوروبي، الى نشوء كيانين اقتصاديين مستقلين ومتوازيين فيها: الاقتصاد العربي الخاضع لعملية النهب والالحاق بالسوق الرأسمالية العالمية، والاقتصاد الصهيوني المتطور نسبيا والمدعوم بالرساميل الاوروبية والتقنية الصناعية الحديثة.اما العلاقة بين هذين القطاعين فهي «علاقة استغلال وسيطرة رأسماليين في آن معا. وعلاقة الاستغلال هنا هي العنصر المحدد لعلاقة السيطرة».ولتوضيح علاقة الاستغلال التي خضع لها الاقتصاد العربي في فلسطين يشير الباحث الى عاملين: الاول هو «الدور الحاسم الذي لعبه الاستعمار البريطاني في تحويل الفوائض المقتطعة من القطاع العربي (الفلاحي والمديني)

الى القطاع اليهودي بصورة غالبة وكان ذلك يتم من خلال التفاوت الكبير في الاجور لصالح العمال اليهود وحصر اعمال التعهدات بالمقاولين اليهود وبكلفة تبلغ اضعاف قيمة التكلفة الحقيقية، واستغلال التشريعات العثمانية المتعلقة بالضرائب واعمال السخرة لتطبيقها على القطاع العربي دون اليهودي. اما العامل الثاني فقد جاء هذه المرة من جانب الرأسماليين العرب وبتبرير صهيوني «اذ قدم تطبيق المشروع الصهيوني خلال فترة الانتداب البريطاني، الغطاء السياسي الضروري، دائما، لتكثيف استغلال العمال العرب من قبل بورجوازيتهم. فقد طالبت هذه البورجوازية عمالها بالمزيد من بذل قوة العمل في مقابل الاقل من الاجور وذلك بهدف مواجهة «ناجحة» للمشروع الصهيوني».

بعد تحديد هذه المؤشرات العامة، ينتقل الباحث الى دراسة تفصيلية لمختلف جوانب الاضرابات العمالية العربية في فلسطين فيتوجه اولا الى دراسة الاطار التشريعي لهذه الممارسة والذي يشير الى ان ممارسة الاضراب العمالي في ظل الانتداب البريطاني على فلسطين بقيت محكومة اساسا، باطار تشريعي سلبي (مرتكز على الاصول العثمانية) سواء لجهة النصوص المتعلقة بالاضراب نفسه كممارسة عمالية او لجهة الكوابح التشريعية المعرقلة للانتظام العمالي النقابي خاصة. اي بمعنى آخر، شكل التشريع العمالي والاجتماعي عامة في مرحلة الانتداب البريطاني اطارا ملائما ومساعدا لتكثيف استغلال الشغيلة العرب دون ان يتيح لهم، بالمقابل، الاوليات الضرورية لتجديد قوة العمل ولتحسين شروط هذا التجديد ووسائله: دوام العمل، الحد الادنى للاجور، ضمانات العمال المختلفة، حق تشكيل النقابات وخاصة حق الاضراب».

ينتقل الباحث بعد ذلك الى تحديد خصائص الاضرابات العمالية في جداول تفصيلية، دون ان تفوته الاشارة الى صعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة اللازمة نظرا لقلة المصادر في هذا المجال واستيلاء حكومة العدو الاسرائيلي على ارشيف النقابات والصحف الرسمية وغيرها من مصادر المعلومات المحفوظة لدى حكومة الانتداب البريطاني آنذاك. وتشير الارقام الواردة في هذه الجداول الى مجموعة الاستنتاجات التالية:

١ ـ تزايد اللجوء الى الاضرابات وخاصة في سنوات ١٩٣٥، ١٩٣٧ وفي الاربعينات.

٢ - تميزت الاضرابات خلال الاربعينات باتساع نطاقها وشمولها مقارنة بتلك التي شهدتها الثلاثينات او العشرينات.

٣ - تمثلت المطالب العمالية في الغالبية الساحقة من الاضرابات في: رفع معدلات الاجور، تحسين شروط العمل العامة (خاصة تخفيض ساعات العمل)، شروط التوظيف والصرف من العمل.

٤ - توزعت القطاعات الاكثر تأثرا بحركة الاضرابات على: البناء، فروع الصناعة مثل مواد البناء والمعادن والتبغ، وقطاع المؤسسات الحكومية، اي تلك القطاعات التي شهدت التمركز الاكبر من العمل المأجور. ويبدو بالتالي ان نصيب قطاع الزراعة من الاضرابات كان محدودا للغاية الامر الذي يشير، ضمنا، الى فعالية تطبيق مبدأ مصادرة الارض واحتلال العمل من قبل اليهود رغم تزايد اعداد اجراء الزراعة العرب في المستعمرات اليهودية حتى نهاية الثلاثينات.

هذا التحرك المطلبي العمالي كان يواجه على حد تعبير الباحث ، بآليه استغلال رأسمالي مركبة ومكثفة يمارسها الرأسمال . بغض النظر عن جنسيته على الشغيلة العرب ، والعمال منهم بخاصة . فالرأسمالية اليهودية كانت تفرض استغلالها للعمال العرب من خلال سياسة « العمل العبري » و« احتلال العمل » في حين مارس الرأسمال العربي استغلاله من خلال « سلاح حماية الاقتصاد العربي » واحاطت سلطات الانتداب البريطاني هذين النمطين من الاستغلال المكثف والمركب بالتشريعات القانونية المناسبة .

ولدى عرضه للمطالب العمالية المحركة للاضرابات، يميز الباحث بين المطالب الطبقية (الاقتصادية والاجتماعية) المتعلقة بزيادة الأجور وتحديد ساعات العمل والتعويضات اسوة بالعمال اليهود ، والمطالب الوطنية ذات الدلالات السياسية المتمثلة في النضال ضد البطالة والصرف من العمل والذي يصب مباشرة في مسيرة النضال ضد التهويد ومصادرة العمل بعد مصادرة الأرض من قبل المؤسسات الصهيونية . وكان على القوة العاملة العربية خوض الصراع المستمر من أجل الحصول على هذه المطالب بنوعيها الأمر الذي كان يعني ، في كثير من الأحيان خوض الصراع ضد العمال اليهود أيضا ممثلين بتنظيمهم النقابي ، الهستدروت .

وأخيرا يتناول الباحث دور التنظيمات النقابية العربية في قيادة النضال العمالي بمظهره الأكثر نضجا ـ الاضرابات . ويشير في هذا المجال الى ضعف هذا الدور ، نسبيا ، خلال العشرينات والثلاثينات نظرا لتعدد أشكال التنظيم النقابي وتشتت القوة العاملة حديثة العهد بين هذه الأشكال وهي

- جمعية العمال العربية في حيفا وفروعها في المدن الاخرى.
- اتحاد عمال فلسطين وهو الفرع العربي النقابي التابع للهستدروت.
- جمعية العمال العرب في القدس الخاضعة لزعامة آل النشاشيبي، وامتدادها في يافا.
- جمعية عمال النقل في اللواء الجنوبي التي شكلها الشيوعيون.

يضاف الى ذلك التشريعات والقوانين التي كانت تمنع التنظيمات النقابية على اساس المهنة الواحدة، للقطاع العربي فقط، واشكال الاستغلال المختلفة التي كان يواجهها النشاط النقابي العربي من جانب الرأسمالية اليهودية والعربية،على حد سواء، والهستدروت وسلطات الانتداب البريطاني.

ولكن الوضع تغير، بعض الشيء، في سنوات الاربعينات وباشرت النقابات العمالية دورها القيادي في تنظيم وادارة الاضرابات العمالية التي اتسمت بالشمولية والتكرار. وقد تفاوت هذا الدور بين الخط الاصلاحي الذي سلكته جمعية العمال العربية التي عملت في معظم الاحيان كوسيط بين العمال وارباب العمل،والخط الجذري والاكثر حدة الذي تمثل في اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب الذي انشأه وقاده شيوعيون منشقون عن حزبهم منذ عام ١٩٤٢، والذي اندمج بالشيوعيين الخارجين من جمعية العمال العربية ليشكلوا معا مؤتمر العمال العرب في صيف عام ١٩٤٥. ويضاف الى ذلك الخط «المستقل» الذي مثلته نقابات تركزت اساسا في قطاع الخدمات الحكومية وشركات البترول.

هذا الاستقطاب النقابي الحاد الذي شهدته فترة الاربعينات كان من الممكن ان يدفع بالنضال العمالي الفلسطيني الى مرحلة اكثر تطورا ونضجا من حيث الوعي الطبقي والنشاط السياسي المنظم لو لم تأت احداث ٤٧ـ١٩٤٨ وما ترتب عليها من مأساة تشريد الشعب الفلسطيني ووقوع حوالي ٨٠٪ من الارض الفلسطينية تحت سيطرة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني. وبالاضافة الى ذلك،

وايضا بسببه فقد تلقت البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفلسطينية ضربة قاسية حطمت الكثير من مقوماتها التكوينية، وتركتها مشتتة ممزقة سواء من بقي منها في الوطن المحتل خاضعا للحكم الصهيوني او من تفرق في ديار الغربة والنفي.

الفصل الرابع

العمال والمسألة الوطنية في مرحلة الانتداب

عالجت الفصول السابقة من هذه الدراسة، القيمة والمستفيضة، الجذور التاريخية لنشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية، والعوامل الاقتصادية والسياسية المحيطة بظروف نموها والمؤثرة بالتالي، على هذا النمو، والمراحل المختلفة التي عاشها النضال العمالي الفلسطيني وتنظيماته النقابية. ويأتي القسم الاخير من هذه الدراسة ـ والذي اعده الاستاذ هاني مندس ـ ليتابع مسألة الدور النضالي الذي لعبه العمال الفلسطينيون العرب ضمن الحركة الوطنية الفلسطينية وصراعها المصيري ضد الاستعمار البريطاني وامتداده الصهيوني الاستيطاني في فلسطين. الا ان الشيء المؤسف، هو صدور الحلقات الثلاث الاولى فقط من هذا الجزء الهام من الدراسة، والذي توقف عند العدد ٤٠ (حزيران ١٩٨٢) مع توقف صدور مجلة **صامد الاقتصادي** لبضعة اشهر بسبب الاجتياح الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ وما تبعه من خروج مؤسسات المقاومة الفلسطينية من بيروت والملاحظ ان استئناف صدور المجلة في وقت لاحق لم يرافقه استئناف نشر الاجزاء المتبقية من دراسة الطبقة العاملة الفلسطينية على اهمية ذلك والحاجة الملحة اليه، على الاقل لغايات التأريخ لمرحلة هامة من مسيرة الحركة الوطنة الفلسطينية والدور الذي لعبته الطبقة العاملة ضمن هذه المسيرة. ولهذا فاننا سنكتفي بالحديث عن الحلقات الثلاث المنشورة من دراسة الاستاذ مندس، والتي تقف عند بداية الثلاثينات مع مطالبة اصحاب العلاقة، وبالحاح، باستكمالها في اقرب وقت ممكن حتى لا تبقى مبتورة على هذا النحو.

يسعى الباحث، في هذه الحلقات، الى تخطي الفجوة، التي كانت تبدو ظاهرة حينا وخافية احيانا اخرى، في الفصول السابقة من هذه الدراسة،ما بين النضال النقابي المطلبي للطبقة العاملة الفلسطينية ونضالها السياسي الوطني خلال فترة الانتداب البريطاني. يقول الباحث «من المهم ان نوضح صعوبة حصر مواقف وممارسة الطبقة العاملة تجاه المسألة الوطنية، بكافة اشكال تطورها،في مجرد مؤسسات واحزاب تمثيلها النقابي والسياسي خاصة في العشرينات والثلاثينات، وحيث ما زالت الطبقة العاملة الفلسطينية في حالة من التشكل والتبلور في ظل شروط سيادة علاقات التبعية الامبريالية وولادة المشروع الصهيوني» ويتابع الباحث موضحا ان «خصائص المواجهة العمالية الوطنية للمشروع الصهيوني والانتداب البريطاني.. لا تنفصم عن الشروط الاجتماعية ـ الاقتصادية (التي

واكبت نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية). فضعف التركيب البنيوي للطبقة العاملة عكس نفسه على اكثر من صعيد، وخاصة على مستوى ارساء خط سياسي ثوري مستقل قادر على استقطاب قسم كبير من الطبقة العاملة والطبقات الاجتماعية الكادحة الفلسطينية الاخرى، المتضررة من سيطرة الانتداب البريطاني واقامة المشروع الصهيوني».

وتعكس المطالب التي رفعها العمال الفلسطينيون هذا الترابط بين المعركة السياسية الوطنية والمعركة العمالية المطلبية. وكانت هذه المطالب في العشرينات والثلاثينات بشكل خاص هي حل مشكلة البطالة والمساواة في الاجور مع العمال اليهود. وهذان المطلبان هما في الاساس سياسيان. فالدافع الحقيقي وراء المطالبة بهما هو سياسة التمييز التي كانت تنفذها حكومة الانتداب لصالح المستوطنين اليهود وتطبيق مبدأ «العمل العبري» من جانب المؤسسات الصهيونية ـ خاصة في الثلاثينات ـ واخضاع الاقتصاد الوطني لخدمة المصالح الاستعمارية البريطانية. وقد ادى هذا الوضع في مجمله الى تفشي البطالة في صفوف العمال والفلاحين الفلسطينيين واضطرارهم الى قبول اجور بخسة مقابل عملهم الشاق لساعات طويلة. وبعد استعراض تاريخي موجز لجذور التحالف البريطاني الصهيوني يخلص الباحث الى القول «ان خصائص المواجهة العمالية الوطنية لا يمكن تناولها بمعزل عما آل اليه وضع الفلاحين والفلاحين المستأجرين والمعدمين، الذين انحدرت منهم اساسا، الطبقة العاملة الفلسطينية. فالضرر الذي ولده المشروع الصهيوني الامبريالي انعكس بشكل حاد على طبقتي الفلاحين والعمال. فضعف تطور الرأسمالية في الجانب العربي، وانسداد مجالات العمل في الجانب اليهودي (نتيجة لسياسة تهويد العمل) والاجراءات التشريعية والاقتصادية والادارية للانتداب البريطاني والتي تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي» فرضت على العمال والفلاحين، بمختلف فئاتهم، مواجهة المشروع الصهيوني وقوات الانتداب البريطاني».

هذا كان حال العمال والفلاحين الفلسطينيين اما القيادة الوطنية التقليدية فقد كان لها رأي آخر. فقد كانت تخشى من التهديد الخطير الذي يشكله نمو الوعي السياسي لدى الجماهير الفلسطينية المعدمة على مكانة هذه القيادة وزعامتها وبالتالي على مصالحها الاقتصادية ومناصبها الادارية في حكومة الانتداب

البريطاني. ووجدت الحل المناسب في اذكاء نار التعصب الديني والشوفيني ضد المهاجرين اليهود لتحويل الانظار عن مصدر البلاء الاساسي المتمثل في سياسة النهب الاستعماري البريطاني.

ضمن هذا الاطار يتناول الباحث احداث ١٩٢٠-١٩٢١ و ١٩٢٩ في فلسطين مع التعرض في الوقت نفسه لمواقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من هذه الاحداث والعلاقات النازية - الصهيونية خاصة في مجال هجرة اليهود الالمان الى فلسطين، وصفقات بيع الاراضي وتدفق الاف اليهود على فلسطين الامر الذي ادى في مجمله الى انتشار البطالة في صفوف العمال العرب وتدني اجورهم الى ادنى مستوى، وبالتالي انفجار العداء الجماهيري الواسع ضد المشروع الصهيوني والانتداب البريطاني على حد سواء.

هذا الموقف الجماهيري العفوي الذي ما كان يتردد في اللجوء الى اشكال العنف المسلح القادر عليها لمقاومة سياسة الانتداب والمخططات الصهيونية كان يصطدم باستمرار بحائط الزعامة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت تكتفي بالدعوة الى الكفاح بالوسائل الفعالة المشروعة (القانونية) التي توصلنا الى حقوقنا المهضومة. وانه مهما يكن من امر الحكومة وتقلبها الفظيع في سياستها العامة في فلسطين، فعلينا ان ندافع عن حقوقنا المقدسة. جاء ذلك في بيان اللجنة التنفيذية الفلسطينية بتاريخ ٢١ شباط ١٩٣١ ردا على رسالة ماكدونالد، رئيس الوزراء البريطاني، الموجهة الى وايزمن لتوضيح حقيقة ما جاء في «الكتاب الابيض» الذي اعلنته بريطانيا في اعقاب احداث ١٩٢٩ لامتصاص النقمة الجماهيرية العارمة ضدها. والى جانب هذا الموقف المتخاذل من السياسة البريطانية، كانت القيادة الفلسطينية تغذي العداء الديني والشوفيني ضد اليهود وتدعو الى عقد مؤتمر اسلامي «للتضامن مع شعب فلسطين».

وبعد، لقد بقي هذا الجزء من دراسة «نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية مبتورا كما ذكرنا وان كانت الحاجة الملحة تدعو الى تكرار المطالبة باستكماله. فما زالت هناك جوانب عديدة من تاريخ فلسطين الحديث، بمختلف تشعباته واحداثه المتداخلة المتشابكة، بحاجة الى البحث والتأريخ والتدقيق وابداء وجهات النظر المتعددة فيها لعل قراءة صحيحة للماضي القريب تعيننا على تفهم الواقع الراهن والتخطيط - ان امكن - للمستقبل المرتقب.

الفهرست

توطئة ٣
الفصل الأول : فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ٥
الفصل الثاني : الطبقة العاملة ابان الانتداب ٢٧
الفصل الثالث : التنظيم العمالي في فلسطين ـ نشأته وتطوره ٤٩
الفصل الرابع : العمال والمسألة الوطنية في مرحلة الانتداب ٦٥

هذه الدراسة

ان خصوصية الوضع الفلسطيني لا تقتصر فقط على أهميه فلسطين الاستراتيجية في المخططات الاستعمارية الأوروبية بل تتعدى ذلك الى كونها محط الاطماع الصهيونية وأهدافها الاستطلاعية التوسعية في المنطقة . وقد كانت هذه الأطماع واضحة تماما خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدىء بتنفيذها خلال العقدين الأخيرين منه مع اقامة المستعمرات اليهودية الأولى في فلسطين . وقد لعبت هذه المستوطنات دورا هاما واساسيا في استقطاب اعداد من الفلاحين الفلسطينيين المعدمين للعمل بأجور مرتفعة نسبيا وان كانت اقل بكثير مما يطالب به العامل اليهودي . وبالتالي فقد ساهمت في تشكيل ظاهرة العمل بأجر وفي جذب العمال الرراعين من القرى الفلسطينية باتجاه المستعمرات اليهودية ومن ثم المدن الكبرى ولكن هذا الدور ، مع أهميته ، لم يحظ بمتابعة جدية من قبل الباحثين الذين تولوا اعداد هذه الدراسة

وبعد ، لقد بقي هذا الجزء من دراسة نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية » مبتورا ، كما ذكرنا وان كانت الحاجة الملحة تدعو الى تكرار المطالبة باستكماله . فما زالت هناك جوانب عديدة من تاريخ فلسطين الحديث ، بمختلف تشعباته واحداثه المتداخلة المتشابكة، بحاجة الى البحث والتاريخ والتدقيق وابداء وجهات النظر المتعددة فيها لعل قراءة صحيحة للماضي القريب تعيننا على تفهم الواقع الراهن والتخطيط - ان امكن - للمستقبل المرتقب »

دار الكرمل للنشر والتوزيع ص.ب ١٣٥٩ عمان - الأردن
دار ابن خلدون للدراسات والنشر ص.ب ١٥٠٥٦ بيروت - لبنان

مكتبة المتنبي 4638067